الفصل الاول

الاطار العام

المبحث الاول

خطة البحث

المقدمة:

العلاقات السودانية المصرية علاقات ذات بعد جغرافي وتاريخي وهذه العلاقات لها بعد استراتيجي ومصر تعتبر السودان هو العمق الاستراتيجي الجنوبي لها وأن كل ما يهدد السودان يؤثر سلباً علي الأمن القومي المصري وقد مرت العلاقات ببعض العثرات إلا أن البلدين تجاوزا ذلك من النواحي السياسية والإقتصادية وأهتمت الدولتان بزيادة التعاون والتنسيق السياسي دولياً وخارجياً . وأزدادت الاهمية بالنواحي الاقتصادية في ظل الازمة المالية العالمية ومن هنا زاد النشاط والتبادل التجاري بين البلدين. وتحرص الدولتان علي تقوية ودعم العلاقات بينهما في شتي المجالات. فقد تم تشكيل لجنة مصرية سودانية يترأسها كل من نائب الرئيس السوداني ورئيس وزراء الحكومة المصرية وقد اصدرت هذه اللجنة أهم البنود التي تتصل بالقضايا الاقتصادية والثقافية والسياسية نحو تكامل ووحدة اقتصادية سودانية مصرية. شهدت العلاقات السودانية المصرية تقدماً خلال السنوات القليلة الماضية في الجوانب الاقتصادية والاستثمارية وتزايد تدفق رجال الاعمال بين البلدين، الامر الذي نتج عنه زيادة التبادل التجاري وضاعف عدد الشركات المصرية في السودان والعكس. ويشمل التبادل التجاري بين البلدين كل السلع الضرورية والكمالية في حركة التصدير والاستيراد ما عدا السلع المحظورة مثل الاسلحة والخمور. وردت في اطار التبادل التجاري بين البلدين اتفاقيات تنظيم هذا التبادل بين البلدين مثل اتفاقية الكوميسا التي تتم حالياً في اطارها المعاملات التجارية بين

البلدين واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وكذلك برتكولات للتبادل التجاري بين البلدين وقبل هذه الاتفاقات كانت اتفاقيات الحريات الاربعة (حرية التنقل والاقامة والعمل والتمليك) هي بداية لتطور العلاقات التجارية بين البلدين. كما تم توقيع اتفاقية يقوم بمقتضاها الجانب المصري باستيراد اللحوم السودانية المبردة من السودان واتفاقية لتسيير تجارة الجمال السودانية بين الجانبين .

مشكلة البحث:

تنحصر مشكلة هذه الدراسة في معرفة حجم التبادل التجاري بين السودان ومصر في الفترة من 2004—2012م واهمية هذا التبادل للبلدين ومعرفة المعوقات التي تعترض عملية التبادل التجاري والامكانيات المتاحة لزيادة النشاط التجاري بين البلدين ، حتي تستطيع الدراسة الإجابة علي بعض التساؤلات في ذات السياق.

1- ما هو حجم التبادل التجاري بين البلدين؟

2- ما أهمية التبادل التجاري بين السودان ومصر؟

3- لماذا يميل الميزان التجاري دائماً لصالح مصر؟

4- مدى إمكانية توسيع التبادل التجاري بين البلدين؟

فرضيات البحث:

1- هنالك علاقة ذات أثر ايجابي بين حجم التبادل التجاري بين البلدين في الفترة من 2004 – 2012م .

2- هنالك علاقة ايجابية بين حجم التبادل التجاري بين البلدين وزيادة اهمية التجارة الخارجية لكلا البلدين .

3- هنالك علاقة طردية بين الواردات المصرية وميل الميزان التجاري لصالح جمهورية مصر العربية .

4- هنالك علاقة ذات اثر ايجابي بين توسع حجم التبادل التجاري بين البلدين وانضمامهما معا الي الكومسا .

أهمية البحث:

يشتمل البحث على اهمية علميه وتتمثل الاهمية العلمية (النظرية) في إثراء المكتبة بدراسة تتناول موضوع فعالية التبادل التجاري بين السودان ومصر في الفترة من (2004 – 2012م) وذلك لقلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع , كما ان الدراسة توفر مادة علمية للباحثين والدارسين في مجال الدراسة البينية فيما تشتمل الاهمية العملية في النتائج المتحصل عليها من هذه التجارة .

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الي معرفة فعالية التبادل التجاري بين السودان ومصر في الفترة 2004م – 2012م. ويمثل هذا الهدف هدفآ رئيسيآ للبحث وتنبثق منه أهداف فرعية تتمثل في تحقيق ونمو وتكامل اقتصادي بين البلدين. وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.ومعرفة طبيعة السلع الداخلة في نطاق التبادل التجاري بين البلدين.

منهجية البحث:

يتبع البحث المنهج الوصيفي التحليلي المعزز بالبيانات سواء كانت بيانات اولية بالرجوع الي الكتب والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث أو بيانات ثانوية تتعلق بالتقارير والمنشورات واللوائح الصادرة من بنك السودان المركزي وتقارير الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة التجارة الخارجية بالسودان.

حدود البحث:

الحدود المكانية:

السودان ومصر .

الحدود الزمانية:

الفترة من 2004 – 2012م .

هيكل الدراسة:

قام الباحث بتقسيم البحث الي فصول ومباحث يتناول الفصل الاول الاطار العام حيث يحتيو فيه المبحث الاول على خطه البحث ويتناول المبحث الثاني الدراسات السابقة . ويتناول الفصل الثاني تجارة السودان الخارجية مع مصر وفيه يحتوي المبحث الاول على مفهوم وتعريف التجارة الخارجية ويحتوي المبحث الثاني على نظريات التجارة الخارجية واتفاقياتها . ويتناول الفصل الثالث تجارة السودان الخارجية مع مصر من خلال مبحثين المبحث الاول يتناول الاطار القانوني للتبادل التجاري بين السودان ومصر والمبحث الثاني يتناول التعاون في المجال التجاري بين السودان ومصر , ويتناول الفصل الرابع واقع ومستقبل التبادل التجاري بين السودان ومصر في مبحثين

المبحث الاول تحليل واقع التبادل التجاري بين السودان ومصر والمبحث الثاني يتناول مستقبل العلاقات الاقتصادية بين السودان ومصر .

وتطرقت الباحثة في نهاية البحث الي الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة وكذلك مقترحات لبحوث مستقبلية وأهم المصادر والمراجع التي أستخدمتها الباحثة في جمع البيانات والمعلومات .

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

إطلعت الباحثة على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث والتي في اغلبها تناولت تجارة السودان الخارجية مع منظمة الكومسا ودعت بالتالي الي أهمية التكامل الاقتصادي العربي بين البلدان العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية , وقد انحصرت هذه الدراسات ستة دراسات وهي :

1) دراسة فوزي سعيد المومني[1]

تناولت هذه الدراسة حجم التبادل التجاري بين دولة الامارات والسودان وأهميتة بالمقارنة مع اجمالي التجارة الخارجية للبلدين وتوصل الباحث الي نتائج أهمها ان التبادل التجاري بين البلدين في نمو ملحوظ خلال سنوات الدراسة. سعي الباحث في هذه الدراسة الي تحقيق أهداف تنحصر في: التعرف علي موقف التبادل التجاري بين دولة الامارت العربية المتحدة وجمهورية السودان..دراسة امكانية تفصيل عمليات التبادل التجاري بين البلدين.توفير مادة علمية يمكن ان تفيد الباحثين والدارسين في مجال التجارة الخارجية البينية. فروض الدراسة: يحتل التبادل التجاري بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية السودان حيزاً مهماً من التجارة الخارجية لكلا البلدين. تعتمد صادرات الامارات الي السودان علي المشتقات البترولية. تتركز صادرات السودان الي الامارات علي المنتجات الزراعية والغذائية.يشهد التبادل التجاري بين الامارات والسودان نمواً متزايداً خلال فترة الدراسة. توصيات

1-فوزي سعيد المومني: حجم التبادل التجاري بين دولة الامارات والسودان وأهميتة بالمقارنة باجمالي التجارة الخارجية للبلدين للفترة من 2001م – 2006م – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – أغسطس 2009م – رسالة ماجستير غير منشورة .

الدراسة: يشهد التبادل التجاري بين الامارات والسودان نمواً ملحوظاً حيث ارتفعت واردات الامارات من السودان من (7.8) مليون دولار عام 2001م الي (109.5) مليون عام 2006م. ارتفعت صادرات الامارات الي السودان من (33.2) مليون دولار عام 2001م الي (87.7) مليون عام 2006م. حجم التبادل التجاري بين البلدين لا يزال ضعيف أو محدود. التبادل التجاري بين البلدين محدود الا أنه اكثر أهمية للسودان من دولة الامارات. لا توجد استراتيجية لتطوير وتفعيل التبادل التجاري. ضرورة التغلب علي المنافسة الشديدة من السلع العالمية وذلك بالتركيز علي تخفيض التكاليف الانتاجية و التسويقية. التغلب علي مشكلة نقص المعلومات واقامة المعارض للمنتجات السودانية ودعم المصدر السوداني ليستطيع المنافسة بتخفيض الضرائب وايضاً الاهتمام بالتغليف والمظهر الخارجي للمنتجات وتسهيل اجراءات فتح الاعتمادات لدي بنك السودان.

2) دراسة معتصم الأمين الزاكي[1]

تناولت هذه الدراسة انواع التكامل الإقتصادي في الوطن العربي وأهميتة وركزت علي التكامل السوداني الليبي منذ بدايته مروراً بالاتفاقيات بين البلدين وما هي المعوقات التي حالت دون تحقيق التكامل الاقتصادي السوداني والليبي وما مدي اهمية العلاقات الاقتصادية بين ليبيا والسودان وتاثيرها علي الوحدة العربية عامة. فرضيات الدراسة: الصراع الدائم الآن حول العالم ليتم تحقيق التكامل الاقتصادي وكذلك الضرورة الاقتصادية لأي بلد في الوطن العربي تكمن في وحدة الاقتصاد العربي. سوء الادارة وعدم التخطيط العلمي ادي الي فشل التكامل السوداني الليبي في تحقيقه لأهدافه. اهداف الدراسة:التعرف علي الايجابيات التي حدثت نتيجة التكامل الاقتصادي علي مستوي

[1] معتصم الامين الزاكي : التكامل الاقتصادي العربي حالة السودان وليبيا – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد البحت – جامعة النيلين - فبراير 2005م - رسالة ماجستير غير منشورة .

الدول الاوربية. توضيح اهمية التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول علي مستوي الوطن العربي. الوقوف علي بدايات التكامل السوداني الليبي والبرتوكولات الموقعة بين البلدين. نتائج الدراسة:الوطن العربي متجانس من حيث الموقع الجغرافي وكمية الموارد الموجودة به تشكل عصب الاقتصاد العالمي. أن اتجاه العالم نحو التكتلات المختلفة لا سيما الاقتصادية يؤكد ضرورة التكامل الاقتصادي ووجود الموارد المختلفة والمتنوعه بين السودان وليبا تشكل ارضية اقتصادية مشتركة تعمل علي نهضة المنطقة وأن اعلان التكامل كان بمثابة خطوة هامة نحو تطوير العلاقات التجارية بين السودان وليبيا. تداخل المجتمع بين السودان وليبيا ادي الي انسياب التجارة ولكنها لم تكن منظمة. توصيات الدراسة: التاكيد علي أهمية التكامل الاقتصادي لضمان المستقبل الاقتصادي العربي وضرورة طرح خطة في المجالات الاقتصادية المشتركة تحتوي علي مجموعة من المشروعات العربية المشتركة. ضرورة دراسة تجربة الاتحاد الاوربي في مجال التكامل الاقتصادي للإستفادة منها. أكد الباحث علي ضرورة التزام الجهات المختصة بالقطرين لتسهيل وتشجيع الاستثمار الخاص. ضرورة تنفيذ الطريق البري بين القطرين مما يساهم في زيادة التبادل التجاري.

3) دراسة أماني عبدالغفور أحمد[1]

تناولت هذه الدراسة اثر انضمام السودان للسوق المشتركة لجنوب وشرق افريقيا (الكوميسا) ودراسة المشكلة الاساسية لدراستها وهي تحديد مدي استفادة السودان من انضمامه الي الكوميسا. فروض الدراسه:ضعف الاقتصاد السوداني ادي الي ضعف مستوي التبادل التجاري بين السودان ودول الكوميسا. السودان في الاستفادة من الانضمام للسوق المشتركة لجنوب وشرق افريقيا يتطلب صياغة

[1] أماني عبد الغفور احمد : اثر انضمام السودان للكوميسا علي اداء الإقتصاد السوداني – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد البحت – جامعة الزعين الازهري – 2008م - رسالة ماجستير غير منشورة .

برنامج متكامل للأعداد الاقتصادي الوطني لمواجهة تحديات العولمة.اهداف الدراسة: تقييم انضمام السودان الي السوق المشتركة لجنوب وشرق افريقيا وتتبع تجارب السودان التكاملية في المحيطين العربي والافريقي. معرفة دوافع الوحدة والتكامل بين السودان وجيرانه من الدول واهداف التكتلات الاقتصادية وما يمكن ان تساهم به في تنشيط التجارة الخارجية لهذه الدول وبالإضافة الي مساهمتها في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقتين العربية والافريقية. توصيات الدارسة: يتمتع إقليم الكوميسا بوسطية متفردة وموارد هائلة ويتمتع بمستقبل استثماري خاصة في مجال المعلومات والتكنولوجيا وان موقع السودان الجغرافي في داخل منطقة منظمة التجارة التفضليةوالامكانيات الهائلة التي تتمتع بها البلاد ترشح السودان للاستفادة من هذه المنظمة. أن علي الكوميسا اتخاذ العديد من الافعال اللازمة لتحقيق اهدافها منها عمل جداول زمنية للاصلاحات الضرورية. تطبيق فعاليات في مجالات مختلفة مثل مجال التجارة والجمارك. علي الدول الاعضاء التي لم تنضم حتي الآن لمنظمة التجارة الحرة الاسراع بالانضمام حتي تتمكن من المشاركة في الاتحاد الجمركي والذي تقرر قيامه من ديسمبر 2008م. مجال تنمية القطاع الخاص والاستثمار حيث اوصت بضرورة خلق مناخ ملائم للاستثمار وتقديم التسهيلات اللازمة للاستثمار. تقوية وضع الامن الغذائي في الاقليم. كما اكدت الدراسة عن تقديم توصيات في مجال تنمية البني التحيتية حيث علي الشركاء المتعاونين دعم اتخاذ خطة الكوميسا لاولييات البني التحيتية. في شئون الأمن والسلام حيث لابد من تعظيم جهود الدول الاعضاء للبحث عن نماذج وخيارات لطرح الامن والسلام في المنطقة (إقليم الكوميسا). ضرورة التعاون بين الكوميسا والشركاء حيث لابد من تعزيز التعاون مع المنظمات الاخري مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والأتحاد الاوربي.

4) دراسة أماني محمد خيري محمد[1]

تناولت هذه الدراسة ما شهده القرن الحالي من العلاقات الاقتصادية الدولية حسب التوجه العالمي نحو تحرير التجارة الدولية من كافة اشكال القيود والعوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعترض سد التبادل التجاري بين الدول وتوضح مدي حوجة الدول النامية الي التكتلات الاقتصادية. واستعرضت الدراسة عضوية السودان بتجمع الكوميسا والمزايا والمكاسب المترتبة علي انضمامه. وقد خلصت هذه الدراسة الي أن المكاسب والمزايا التي نتجت من الانضمام الي منظمة الكوميسا ومنظمة التجارة الحرة بالكوميسا أن مردودات المشاركة كانت اكبر بكثير من حجم التكاليف المادية للمشاركة.اهداف الدراسة: التحقق من الجهود ومعرفة الكيفية التي سارت عليها بعض تجارب التكتلات الاقتصادية في العالم مع الاشارة لحالة السودان كنموذج للدول النامية واستخلاص الدروس من تجارب الدول في العالم ومعرفة مدي ملائمة نماذج التكامل الاقتصادي التي اتبعت في العالم والنماذج التي اتبعها السودان. فرضيات الدراسة: تحسين العلاقات السياسية السودانية مع الدول المتقدمة اقتصادياً قد يسهم في التطور التجاري. الغاء الرسوم الجمركية بين الدول المتكتلة قد يسهل عملية التجارة الخارجية. مواجهة الاجراءات المتبعة في الاستيراد والتصدير بين دول الكوميسا قد يؤدي الي استفادة السودان من هذا التكتل. انضمام السودان الي دول الكوميسا قد يجسم من شروط التبادل التجاري الخارجي. نتائج الدراسة: اتاح انضمام السودان الي منظمة ما يتم عبرها في اطار التبادل التجاري للسودان بأن يستوفي حاجته من المنتجات باستيراد ما يحتاجه من سلع ضرورية باعفاء كامل من الرسوم الجمركية. الارتباط بسوق كبير يبلغ تعداده حوالي 380.4 مليون نسمة وما يمتلكه من فرص

---

4 أماني محمد خيري محمد : التكتلات الاقليمية وأثرها علي الدول النامية - دراسة حالة انضمام السودان للكوميسا 1995م – 2005م – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد البحت – جامعة الزعيم الازهري - 2007م – رسالة ماجستير غير منشورة .

متاحة امام الصادرات السودانية. استفادة السودان من عضويته في الكوميسا في دعم مفاوضات للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. برامج الدعم الفني التي ظلت تقدمها الكوميسا في مجالات عدة كالجمارك – التجارة – الاحصاء – الطيران – التجارة الالكترونية. السودان بموقعه المميز بين الدول الافريقية جعله معبراً للعديد من الدول خاصة الدول الافريقية عديمة المواني مما يتيح له الاستفادة من رسوم العبور التي تدخل خزينة الدولة. تخفيض اعباء المعيشة وزيادة الرفاة الاجتماعي باستهلاك سلع بتفضيلات تجارية وبدون رسوم جمركية. نظراً لما يتمتع به السودان من موارد طبيعية وثروات هائلة اصبح قبلة لجذب الاستثمارات من دول الكوميسا.التوصيات: تقوية القدرة التنافسية للانتاج المحلي وحل مشكلة ومعوقات الانتاج عموماً . العمل علي الاهتمام بتسويق الخدمات بتقوية القدرة التنافسية في مجالات النقل والتامين والاتصالات وغيرها.العمل علي الاستفادة القصوي من مساهمات بنك التجارة التفضيلية في تمويل مشروعات الاستثمار. التشديد علي أهمية المواصفات ودورها في انسياب السلع الواردة من دول المنطقة ودراسةالاسواق المستهدفة.العمل علي ايجاد الحلول لمشاكل الصناعة الوطنية بمنح المصانع المحلية تسهيلات اشبه بالتي يتمتع بها المستثمر الاجنبي مثل المنح الضريبي. الاهتمام بالمعلومات والتاكيد علي اهميتها ودورها في وضع اتخاذ القرار.الاهتمام بالمعلومات والتاكيد علي أهميتها ودورها في وضع اتخاذ القرار. يمكن للسودان أن يستفيد كثيراً من برامج الكوميسا في تأهيل معظم القطاعات الاقتصادية واعدادها للمنافسة اقليمياً ودولياً .امكانية مشاركة السودان في عضوية نظام الدفع والتسويات الاقليمي ووكالة تامين التجارة الافريقية.الاستفادة من القوي التفاوضية للدول الكوميسا في دعم موقف السودان في المنابر الاقليمية والدولية.

5) دراسة الطيب أحمد عبد الجبار[1]

تتمثل المشكلة الاساسية للدراسة في تباين الاراء حول الاستثمار في عضوية الكوميسا أو الانسحاب منها وجاءت الدراسة كتقييم لتحديد المكاسب المتحققة من الاستمرار في عضوية الكوميسا أو الانسحاب منها ومدي المخاطر المحدقة من الانسحاب منها من ناحية أن وجدت. وقد تناول البحث التكتلات الاقليمية واثرها علي تجارة السودان الخارجية دراسة حالة (الكوميسا). واستعرضت الدراسة الاطار النظري حيث وقفت علي تطورات الاقتصاد العالمي ومفهوم ومراحل واشكال التكتلات الاقتصادية كما ركزت الدراسة علي الكوميسا ومجالات عملها والقت الضوء علي انعكاسات الكوميسا علي تجارة السودان الخارجية كما أن الدراسة توصلت الي نتائج وتوصيات تحققت من الفروض التي وضعتها.فروض الدراسة: ساهمت الكوميسا ايجابياً في فتح اسواق جديدة للصادرات السودانية. ساهمت الكوميسا في ترقية الصادرات السودانية من خلال ما اتاحته من منافسة للصادرات مع ورادات دول الكوميسا الاخري. اثر دخول مصر للكوميسا سلباً علي تجارة السودان. ساهمت الكوميسا في تهيئة الاقتصاد السوداني للإنضمام الي منظمة التجارة العالمية.نتائج الدراسة: كانت صادرات السودان لدول الكوميسا من خلال الفترة (1995م – 2000م) اي قبل تطبيق نظام التعرفة الصفرية ضعيف مقارنه بإمكانيات السودان وقد شهدت الصادرات السودانية لدول الكوميسا تطوراً كبيراً خلال الفترة (2000م – 2008م) اي بعد تطبيق التعريفة الصفرية. كانت واردات السودان من دول الكوميسا ضئيلة ودون المستوي في الفترة (1995م – 2000م) ولاحظت الدراسة ارتفاعها وباضطراد خلال الفترة (2000م – 2008م). دخول البترول الي تركيبة الصادرات السودانية ادي

1- الطيب احمد عبد الجبار : التكتلات الاقليمية واثرها علي تجارة السودان الخارجية (دراسة حالة الكوميسا) – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي – جامعة السودان – أغسطس 2009م – رسالة ماجستير غير منشورة .

الي تناقص العجز في الميزان التجاري للسودان واصبح يحقق فائضاً في السنوات الاخيرة. معظم حالات العجز التي عاني منها الميزان التجاري للسودان مع دول الكوميسا ارتبطت الي حد كبير بموقف الميزان التجاري للسودان مع مصر .توصيات الدراسة: الاستمرار في عضوية الكوميسا ويمكن الاستفادة من الميزات التي يمنحها قانون الاتفاقية للدول التي تعاني من اشكالات. الاسراع في اجازة التشريعات المتعلقة بمكافحة الاغراق والدعم غير القانوني حتي يتثني للسودان استخدام الاجراءات الوقائية ضد اي سلعة يتبين انها تضر بالمنتجات المحلية. العمل علي الاستفادة القصوي من التمويل الذي يقدمه بنك التجارة التفضيلية للمشروعات الاستثمارية.

6) دراسة ادم موسي عبد الكريم [1]

يتناول البحث دراسة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) بصورة عامة والاثار المترتبة علي انضمام السودان بصورة خاصة ويهدف هذا البحث الي اعطاء فكرة عامة عن الكوميسا ونشئاتها وعضويتها وأهدافها والمراحل التي مرت بها. كما يتناول البحث مفهوم التعاون والتكامل الاقتصادي والمقارنة بينهما كما يدرس البحث التكامل والتعاون الاقتصادي والمقارنة بينهما وهدف البحث الي دراسة نشأة وتطور السوق المشتركة للدول شرق وجنوب افريقيا ومراحل التكامل الاقتصادي بين دول الكوميسا. كما أن البحث تعرض الي الفوائد التي يحصل عليها السودان جراء انضمامه الي الكوميسا. وتوصل البحث الي المشكلات التي ظلت تواجه اقتصاديات دول المنطقة بصفة عامة والاقتصاد السوداني بصفة خاصة ووضع الحلول لها. فروض الدراسة:هنالك عدة دوافع تقود الدول النامية علي عمل تكتلات اقتصادية. هنالك عدة اجراءات يجب عملها عند الاستيراد

[1]- أدم موسي عبد الكريم : الاثار الاقتصادية لانضمام السودان للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد البحت – جامعة الزعيم الازهري – اغسطس 2005م – رسالة ماجستير غير منشورة .

والتصدير من الكوميسا. هنالك عدة مشاكل تعوق السودان من الاستفادة القصوي من تجمع دول الكوميسا.انضمام السودان لتجمع دول الكوميسا يترتب عليه آثار اجتماعية واثار ايجابية.اهداف الدراسة:اعطاء فكرة عامة عن التكتلات الاقتصادية. توضيح بعض المشكلات الرئيسة التي تواجه افريقيا والتي من شأنها سعت لتكوين كتله اقتصادية لمجابهة تلك المشكلات.اعطاء فكرة عامة عن الكوميسا ونشأتها وعضويتها وهيكلها وكذلك أهدافها الرئيسية والمراحل التي تمر بها. نتائج الدراسة: من خلال دراسة كتلة تجمع دول شرق وجنوب افريقيا اتضح مدي أهمية وفوائد هذا التجمع بالنسبة لدول المنطقة. اتضح أن هنالك دوافع واسباب تدفع الدول النامية علي عمل التكتلات الاقتصادية لمواجهة الاقتصاديات المتقدمة كتلة اقتصادية موجزة. تبين الدور المهم الذي تقوم به وزارة التجارة الخارجية والامانة الوطنية في تهيئة فرص الاستفادة من هذا التجمع.هنالك عدة فوائد تحصل عليها السودان من خلال انضمامه بهذه الكتلة والتي تمثلت في تمويل عدد من المشروعات الاستثمارية والتجارية والتنموية. هنالك انخفاض ملحوظ في نسبة الصادرات السودانية لدول الكوميسا أما واردات السودان من دول الكوميسا هنالك ازدياد ملحوظ فيها. توصيات الدراسة: تقوية الجهاز بوزارة التجارة الخارجية بالكوادر الفنية لإخضاع السوق للمزيد من الدراسات بالتعاون والتنسيق مع القطاع الخاص وتخصيص ميزانية معتبرة لأداء المهام. ضرورة مشاركة الخبراء في كل اعمال اللجان الفنية. ترقية وتطوير السلع الزراعية بالتركيز علي الانتاجية وتطوير البحوث الزراعية. تخصيص جزء معتبر من عائدات النفط السوداني لتطوير البحوث الزراعية. ضرورة دراسة اتفاقية السوق المشتركة دراسة متأنية ووضعها في ايدي القطاع الخاص حتي يعلم الالتزامات المترتبة علي الدخول في المعاملات التجارية. بالتنسيق مع اتحاد العمل السوداني علي الدولة العمل علي اختيار اسواق افريقية كعينة

لفتح مراكز أو معارض للتعريف بمنتجاتنا الوطنية.التنسيق والتعاون مع مصر لتنظيم تعاملها مع الدول الاعضاء بالقدر الذي يقلل الاحتكاك والتنافس بينهما. رفع الكفاءة التشغيلية للاقتصاد. الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها الصادرات السودانية لغزو دول الكوميسا.

التعليقات علي الدراسات السابقة

اغلبية الدراسات السابقة تناولت التجارة الخارجية للسودان من منظور التكتلات والوحدات الاقتصادية، ولم تتعرض لتبادل التجاري بين السودان واي دولة من دول التكتلات الاقتصادية علي حده، لذلك يهدف هذا البحث لدراسة التبادل التجاري بين السودان ومصر فقط علي الرغم من انهما يجتمعان معاً ضمن التكتلات الاقتصادية مثل الكوميسا وذلك لدراسة العلاقة التجارية بينهما وبشيئ من التفصيل وأكثر دقة في معرفة حجم التبادل التجارى بين السودان ومصر والسلع التي تدخل ضمن هذا التبادل والصادرات والواردات والتعرف علي اهمية التبادل التجاري بالنسبة للبلدين والامكانيات المتاحة للتوسع فيه.

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول

مفهوم وتعريف التجارة الخارجية[1]

بدأت دراسة موضوع التجارة الخارجية وأصبحت تحتل مكانة متميزة منذ بداية القرن السابع عشر منذ بدأ كتاب التجارة الخارجية في الاهتمام بالدولة وسياستها ومن بعد ذلك درج الكتاب الاقتصاديون

[1] موسي سعيد مطر وأخرون **التجارة الخارجية** , دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،2001م- ص 3 .

التقليديون في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وهم ادم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستيوارت بل علي إفراد أبواب خاصة في مؤلفاتهم لمعالجة موضوع التجارة الخارجية والاقتصاد الدولي والتي أصبحت تسمي فيما بعد بالعلاقات الاقتصادية الدولية.

تعريف التجارة الخارجية:

تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء علي الهدف من دراستها فقد عرفت تاريخياً بأنها تمثل (أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات). [1]كما عرفت التجارة أيضا باعتبارها (عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة[2]. اما التعريف الاشمل للتجارة الخارجية هو إنها تمثل (حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال[3].إلا أن التعريف الأقرب لدراسة النظرية الاقتصادية هو ان التجارة الخارجية تمثل (احد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية عبر الحدود السياسية للدولة[4]. من هذا المفهوم والتعريف يتضح ان الصفقات التجارية التي تشملها التجارة الخارجية فيمكن تصنيفها الي ما يلي: تبادل السلع الملموسة كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية[5]. تبادل الخدمات كالخدمات السياحية وخدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية. حركة رؤوس الأموال والمعاملات المالية الدولية المتعلقة بالقروض و الاستثمارات

---

[1]- وجدي محمود حسين **العلاقات الاقتصادية الدولية** 1984، ص3

[2]حمدي عبد العظيم **اقتصاديات التجارة الدولية** دار المسرة , عمان 1996م، ص13.

[3]-د. هانز ناجمان **العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية** ، مترجم 1977 ، ص9.

[4]د. احمد جامع ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار النهضة للنشر , 1975م , ص 3

[5]د. حسام علي داوود ،احمد الهزايمة ، ايمن ابو خضير ، عبد الله الصوفاني , اقتصاديات التجارة الخارجية , دار المسرة للنشر والتوزيع , الطبعة الاولي 2000م.

الأجنبية. تبادل عناصر الإنتاج المختلفة بانتقال الأيدي العاملة من مكان الي مكان آخر[1]. يفرق الاقتصاديون بين مفهوم التجارة الخارجية والتجارة الدولية فالتجارة الخارجية تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة دول اخري تتعامل معها تجارياً أو بين مجموعة من الدول فيما بينها اما التجارة الدولية فتشير الي شمولية العلاقات التجارية الدولية وذلك عن طريق التبادل التجاري لجميع دول العالم مجتمعة. [2] كما يفرق الاقتصاديون بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية من خلال الامور الآتية:- ان التجارة الداخلية تكون داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية في حين أن التجارة الخارجية تكون علي مستوي العالم. تتم التجارة الداخلية بعملة واحدة فقط بينما التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة. تحدث التجارة الداخلية في ظل نظام اقتصادي وسياسي واحد بينما التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة. تختلف التشريعات التي تنظم التجارة الداخلية عن تلك القوانين الدولية التي تنظم التجارة الخارجية. اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عن تلك الظروف والعوامل المؤثرة في التجارة الداخلية. صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بسهولة انتقالها في حالة التجارة الداخلية. اختلاف العوامل الطبيعية والجوية التي تحكم كلا من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية. اختلاف درجة التأثر بمراحل النمو الاقتصادي علي المستوي المحلي والمستوي العالمي لكل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية. توفر الفرص الملائمة لتكتلات والاحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية.

---

[1] د. حسام علي داوود ، **التجارة الخارجية** ،عمان دار الميرا ،2000،ص12.

[2] - حمدي عبد العظيم , مرجع سابق ،ص13-14.

أسباب قيام التجارة الخارجية[1]

السبب الرئيسي من قيام التجارة الخارجية هو مشكلة الندرة النسبية ويمكن تلخيص أهم اسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية:

1- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة ينتج عنه عدم قدرة الدولة علي تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محلياً .
2- تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة.
3- اختلاف مستوي التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لآخري.
4- الفائض في الإنتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطب علي الإنتاج عالمياً .
5- السعي إلي زيادة الدخل القومي اعتماد علي الدخل المتحقق من التجارة الخارجية.
6- اختلاف الميول والأذواق.
7- الأسباب الإستراتيجية والسياسية والمتعلقة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالمياً .

أهمية التجارة الدولية

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد حيث يعتبر هذا القطاع المؤشر الجوهري علي القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة لأنه يعكس الإمكانيات الاقتصادية للدولة في تحقيق

[1]- المرجع سابق ،ص15.

مكتسبات التنمية الاقتصادية وما يترتب علي ذلك من ايجابيات تعود بالنفع علي الاقتصاد المحلي وتتمثل أهمية التجارة الخارجية في تحقيق ما يلي[1]: -

1- تحقيق أكبر اشباع ممكن من السلع والخدمات مما لو لم يكن هنالك تجارة خارجية من خلال الحصول علي سلع وخدمات يصعب إنتاجها محلياً .

2- توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة علي إنتاجها محلياً لأسباب تعود الي طبيعة السلعة.

3- تامين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا.

4- تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول علي سلع وخدمات بكلفة أقل مما لم يتم إنتاجها محلياً .

5- زيادة الدخل القومي اعتمادا علي التخصص في الإنتاج وتقييم العمل الدولي.

مزايا وجود النظام التجاري العالمي

تتمثل مزايا وجود النظام التجاري العالمي في الاتي[2]:

1- يدعم النظام السلام ويعززه.

2- تجري معالجة النزاعات بطريقة بناءة.

3- يؤدي إلي إرساء الأسس والقواعد الي جعل الحياة ايسر للجميع.

---

[1] المرجع السابق ،ص،17-18 .

[2] -**منظمة التجارة العالمية** الموقع الألكتروني www.wto.org 2013/3/15م .

4- يخفض نظام التجارة الاكثر تحرراً تكاليف الحياة

5- يوسع نظام التجارة الاكثر تحرراً من نطاقات الخيارات في المنتجات ونوعيتها.

6- تزيد التجارة الحرة من الدخل.

7- تحفز التجارة الحرة النمو الاقتصادي.

8- يجعل وجود قواعد واسس للتجارة الحياة اجدي وانفع للجميع.

9- يحمي نظام التجارة الحرة الحكومات من وجود التحزب والتجمعات

10- يساعد نظام التجارة الحرة علي وجود حكومات قوية.

المبحث الثاني

نظريات التجارة الخارجية واتفاقياتها

أولاً : النظرية الكلاسيكية وتتمثل في الاتي [1] :

نظرية الميزة المطلقة:- تعد هذه النظرية اول نظرية ظهرت لتفسير قيام التجارة بين الدول وقد جاء بها الاقتصادي ادم سميث من خلال كتابه الشهير ثروة الامم عام 1776م حيث ركزت هذه النظرية علي جانب العرض في تفسير اسباب الفوارق السعرية بين الدول واعتمدت في ذلك علي تحدد انماط التجارة بين الدول بمعني تحديداً السلع التي تقوم الدولة بتصديرها والسلع الأخرى التي تقوم باستيرادها من الدول المشتركة معها في التجارة. وتعتبر هذه النظرية أن وظيفة التجارة الخارجية هي التغلب علي ضيق السوق المحلي وايجاد المجال الحيوي لتصريف فائض الانتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي لكل دولة مشتركة في التجارة وتستخدم هذه النظرية الفرق المطلق في التكاليف الانتاجية بين الدول وهذا المفهوم يعرف بالميزة المطلقة.

نظرية الميزة النسبية: في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الانجليزي ديفيد ريكاردو بالرد علي نظرية ادم سميث في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب اعلن ريكاردو عن قانون الميزة النسبية في التجارة الخارجية. وطبقاً لهذه النظرية فإن ليس كل الدول لديها ميزة مطلقة في الانتاج وذلك بسبب استخدام بعض الدول اساليب وطرق انتاج تقليدية وغير كفؤة مما يجعلها غير قادرة علي بناء مشاريع كبيرة للاستفادة من الوفرة في التكاليف كما في الدول النامية ولهذا فإن جوهر هذه النظرية يعتمد علي ان نظرية الميزة المطلقة لا تستطيع تفسير قيام التجارة بين الدول بناء علي

[1] - حسام علي داوود ،احمد الهزايمة ، ايمن ابو خضير ، عبد الله الصوفاني مرجع سابق .ص163.

التكاليف المطلقة في الانتاج . قيام التجارة بين الدول وفقاً لريكاردو يعتمد علي اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة.

(جـ) نظرية الطلب المتبادل ومعدل التبادل التجاري: اشار جون سيتوارت ميل الي ان رغبة كل دولة في عرض صادراتها من السلع يعتمد علي مقدار وارداتها بمعني ان الصادرات تتغير وفقاً لمعدلات التبادل التجاري السائدة بين الدولتين بمعني أن الصادرات تتغير وفقاً لمعدلات التبادل التجاري السائدة بين الدولتين (سعر الصادرات بالنسبة لسعر الواردات) ولهذا قام بإدخال جانب الطلب علي التحليل وذلك بهدف تحديد معدلات التبادل الفعلي بين الدولتين وبناء علي ذلك حدد مفهوم التوازن بين الدولتين بان الوضع الذي تكون عنده صادرات الدولة مساوية لواردات الدولة الأخرى المشتركة معهافي التجارة ولكل دولة يكون العرض من صادراتها السلعية مساوياً تماماً لطلب الدولة الأخرى لنفس السلعة وهذا الشرط يتحقق عند معدل تبادل تجاري محدد وهذا ما أسماه ميل بالطلب المتبادل بحيث يحدث التوازن عندما يكون هذا الطلب متساوي في الدولتين المشتركتين في التجارة.

(د) نظرية الميزة النسبية وتكلفة الفرصة البديلة.[1]

تكلفة الفرصة البديلة:

تكلفة الفرصة البديلة تعبير عن التضحية بوحدات من انتاج سلعة مقابل انتاج والحصول علي وحدات اخري بديلة ولهذا فان الوحدات المضحي بها هي تكلفة الحصول علي الوحدات البديلة المنتجة من السلعة الأخرى. ان اختلاف تكلفة الفرصة البديلة هو الذي يقف وراء اختلاف الاسعار النسبية ويؤدي بالتالي الي قيام التجارة الدولية التي تنفع جميع الاطراف.

[1] المرجع السابق , ص:45.

(و) نظرية الوفرة النسبية في عوامل الانتاج (نظرية هيكشر– اولين): لقد جاءت نظرية هيكشر– اولين للاقتصادي السويدي هكشر وتلميذه أولين لتفسير اسباب قيام التجارة الخارجية حيث بدأ اولين من نقطة مفادها ان التجارة والتبادل الخارجي هي الامتداد الطبيعي للتجارة والتبادل الداخلي والخارجي وقد توصلا الي نتيجة اساسها ان اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع الي اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين الدول فقد لاحظ هكشر ان الدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة في عوامل الانتاج وهذه الاختلافات المطلقة في عرض العوامل الانتاجية ينتج عنها اختلافات في الوفرة النسبية لهذه العوامل.

النظرية الحديثة للتجارة الدولية وميزان المدفوعات: [1]عندما تقوم التجارة بين الدول يترتب علي قيامها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويقها في الحال أو في المستقبل ولذلك فان المهم لكل دولة ان تعرف بالتحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه ولذا فهي تعد بياناً تسجل فيه حقوقها والتزاماتها ويسمي هذا البيان ميزان مدفوعات.

الميزان التجاري وميزان المدفوعات في التجارة الخارجية[2]:

يعبر الميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي أي الفرق بين صادرات دولة ما وارداتها فاذا تجاوزت قيمة الصادرات من دولة ما قيمة وارداتها من السلع في وقت معين يكون هنالك فائض في الميزان التجاري واذا احدث العكس يكون هنالك عجز في الميزان التجاري. يمثل الميزان التجاري احد مكونات الحساب الجاري في ميزان مدفوعات الدولة الذي يعبر عن صافي النقد الاجنبي من الدولة واليها في وقت معين. ميزان المدفوعات يعرف بانه سجل منظم او بيان حسابي شامل لكل

[1] المرجع السابق ،ص:45

[2] حمدي عبد العظيم , مرجع سابق، ص20.

المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.[1] يتركز اهتمام ميزان المدفوعات علي المعاملات الاقتصادية الخارجية (التجارة الدولية). شرط الاقامة وليس الجنسية هي المعاملات التي تتم بين مقيم في الدولة ومقيم خارجها حتي لو كانوا من جنسية واحدة. يشمل مفهوم الاقامة كل الاشخاص الطبيعيين والاعتبارين مثل البنوك والشركات بالإضافة الي الافراد.

اهمية ميزان المدفوعات:

ان لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الاحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فان تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لاى اقتصاد وطني لان هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني. كما أن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة سعر الصرف من خلال ظروف الطلب وايضا يشكل ميزان المدفوعات اداة هامة تساعد السلطات العامة علي وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية لسد سبب هيكلة الجامع.

الاتفاقات العامة لتعريفات الجمركية والتجارة[2]

حرصت الاحداث الاقتصادية التي نتجت بعد الحرب العالمية الثانية عن اهمية وجود اطار قانوني مؤسسي يتولى الاشراف علي تنفيذ وادارة النظام الاقتصادي العالمي ففي عام 1941م قام تشرشل وروزفلت زعيما بريطانيا وامريكا آنذاك بعقد اجتماع في المحيط الاطلنطي نتج عنه ما يسمي بميثاق الأطلنطي والذي تقرر فيه اعادة تنظيم التجارة في العالم بطريقة موسعة بحيث تسمح لجميع الدول

---

[1] د. محمود يونس **أساسيات التجارة الدولية** ، الدار الجامعية بيروت ،1993م-.

[2] عبد المطلب عبد الحميد ،أستاذ الإقتصاد وعميد مركز تنمية الادارة المحلية ،وأكاديمية السادات للعلوم الادارية ،الدار الجامعية 2005م **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من الارغواي حتي الدوحة** ، الدار الجامعية – الاسكندرية 2005م

ان تحصل علي المواد الخام الموجودة في العالم وتحرير التجارة بين الدول والتخلص من التكتلات التجارية وفي عام 1942م ظهرت اتفاقيات التعاون التبادلي وتمت فيها دعوة جميع الدول التي تهتم بمبدأ التعاون وتحرير التجارة لتوقيع هذه الاتفاقية وفي عام 1943م قامت الامم المتحدة بعمل مؤتمر بمدينة بريتن وودذ في ولاية نيوهامبشر بالولايات المتحدة الامريكية والذي تمخض عنه وجود اتفاقيات بريتن وودذ وفي عام 1944م الذي يقرر وجود نظام اقتصادي عالمي يتكامل بأنشاء ثلاثة اضلاع يمثل كل ضلع فيه ركن رئيسي من اركان النظام الاقتصادي العالمي وهذه الاضلاع:-

أ- النظام النقدي الدولي:- الذي يتولى أدارته وتدبير شئونه صندوق النقد الدولي الذي يقوم بتشجيع الوصول الي اسعار صرف مستقرة

ب- النظام المالي الدولي:- والذي يتولى ادارته وتدبير شؤونه البنك الدولي حيث يقوم هذا البنك بتقديم القروض طويلة الاجل من مصادر غير حكومية.

جـ- النظام التجاري الدولي:- والذي ينظم شؤونه احكام واليات الاتفاقية العامة لتعريفات الجمركية والتجارة (الجات GATT) ويتمثل بأنشاء منظمة التجارة العالمية (WHO).

نشأة الجات[1]:

إن المفاوضات التجارية الدولية بدأت باقامة هذا التنظيم الدولي المقترح بناء علي توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة بعقد المؤتمر الاقتصادي العالمي الاول حول قضايا التجارة الدولية والتوظيف في لندن عام 1946م ثم في جينيف 1947م لتنتهي في هافانا عام 1948م ونتج عنه ما يعرف بميثاق هافانا والذي يهدف الي اقامة:-

أ- اتفاقية التجارة الدولية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد , المرجع السابق .

ب- منظمة التجارة العالمية (WHO).

انشاء منظمة التجارة العالمية (WHO) تم الاعلان عنها في 1993/12/25م ووقعت عليها 117 دولة في 1994/4/15م بمدينة مراكش المغربية لتدخل حيز التنفيذ في 1995/1/1م.

يعني تعبير الجات نظام للتجارة الدولية تتلخص في معاهدة دولة متعددة الاطراف تتضمن حقوقاً والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقع عليها والتي تعرف اصطلاحا بالاطراف المتعاقدة بهدف تحرير العلاقات التجارية.

وتستهدف الجات تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية والعوائق الكمية وتوسيع حجم التبادل التجاري الدولي وزيادة الانتاج والاستقلال الامثل للموارد الاقتصادية وزيادة حجم العمالة.

تقوم الاتفاقية العامة علي عدد من المبادى تهدف الي ازالة القيود علي التجارة وتحقيق المساواة فيما بين الاطراف المتعاقدة في اسواق بعضها البعض.مبادئ الجات:

مبدأ عدم التمييز (مبدأ الدولة الاولي بالرعاية)[1]:

تنص المادة الاولي من الاتفاقية العامة علي ضرورة منح كل طرف متعاقد وفوراً وبلا شروط جميع المزايا والحقوق والاعفاءات التي تمنح لأي دولة اخري دون الحاجة الي اتفاق جديد ويطلق علي ذلك الشرط أو مبدأ الدولة الاولي بالرعاية ومن ثم فان المبدأ ينص علي عدم التمييز بين الدول الاعضاء أو منح رعاية خاصة لاحدي الدول علي حساب الدول الأخرى بحيث تتساوي كل الدول الاعضاء في الحاجات في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية فأي ميزة تجارية تمنحها دولة لدولة اخري تستفيد منها ودون مطالبه باقي الدول الاعضاء في الجات.

مبدأ الشفافية:

[1] عبد المطلب عبد الحميد , المرجع السابق .

(الاعتماد علي التعريفية الجمركية وحظر القيود الكمية) يقصد به ان تقتصر حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الاجنبية علي استخدام التعريفية الجمركية فقط دون اللجوء الي الاجراءات غير الجمركية (القيود الكمية) كحظر الاستيراد أو تقييد كميات من خلال التخصص.

مبدأ المعاملة الوطنية:

ويعني التزام كافة الاعضاء بمنح المنتج أو السلعة الاجنبية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محلياً سواء في مجال التداول أو التوزيع او التسعير والضرائب دون تمييز من سلعة دولة اخري.

مبدأ التبادلية (تحرير التجارة الدولية من القيود)

ويعني هذا المبدأ ضرورة قيام الدول الاعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو علي الاقل تخفيضها ولكن في اطار مفاوضات متعددة الاطراف تقوم علي اساس التبادلية بمعني ان كل تخفيض في القيود التعريفية او غير التعريفية لدول ما لابد أن يقابله تخفيض معادل في القيمة من الجانب الاخر حتي تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة.

مبدأ المفاوضات التجارية[1]:

تتم المفاوضات في اطار الجات ليس بشكل ثنائي ولكن في اطار المفاوضات متعددة الاطراف والتي تشمل جميع الدول الاعضاء في الاتفاقية.

جولة مفاوضات الجات[2]:

[1] عبد المطلب عبد الحميد , المرجع السابق .

[2] عبد المطلب عبد الحميد , المرجع السابق .

كان من الضروري اجراء سلسلة من المفاوضات بهدف تخفيض معدلات التعرفة الجمركية وازالة الحواجز الاخري للتجارة حيث تقوم كل دولة باعداد قائمة المزايا التي ترغب في الحصول عليها وقائمة اخري ترغب باعطائها للدول الاخري ومع ان مثل هذه العروض تاخذ طابعا ثنائياً الا انها تكتسب بعداً دولياً لانها تعمم علي جيع الدول المشاركة ولهذا فقد عقدت خلال الفترة (1947م – 1962م) خمس جولات من المفاوضات متعددة الاطراف تحت اشراف منظمة الجات.

جولة كيندي:

وتنسب للرئيس الامريكي آنذاك حيث بدأت عام 1964م واستمرت حتي عام 1967م وقد اشتركت فيها 53 دولة وركزت الاتفاقية علي تخفيض شامل لضرائب الاستيراد بنسبة 53% في المتوسط وكان هذا التخفيض شاملاً لجميع السلع مع بعض الاستثناءات الطفيفة حيث اعدت كل دولة قائمة بالسلع التي تعتبرها حساسة وتتطلب معاملة خاصة واعتبرت هذه الجولة من اكثر الجولات نجاحاً من حيث التخفيض في معدلات الحماية التجارية.

جولة طوكيو

كانت بداية هذه الجولة من مفاوضات الجات في مدينة طوكيو اليابانية عام 1973م واستمرت المفاوضات الفعلية في جنيف بسويسرا حتي عام 1979م وقد اشترك فيها 99 دولة بهدف تنشيط التجارة الدولية اما اسباب انعقادها فتركزت حول انهيار نظام برتن وودز والمناداة باتباع سياسة الحماية التجارية.

جولة الارجوي:

تعتبر هذه الجولة من أهم جولات الجات بسبب اقرارها انشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) حيث بدأت هذه الجولة عام 1986م واستمرت المفاوضات بعد ذلك في جنيف بسويسرا حتي عام 1993م ومن أهم نتائجها: -

1- تعزيز تخفيضات القيود الجمركية علي التجارة.

2- توحيد وتشديد سياسات حقوق الملكية الفردية.

3- تخفيض نسب الدعم الممنوحة للمزارعين.

4- تم الاتفاق علي تحويل ما تبقي من قيود كمية الي قيود ضريبية خلال فترة 10 سنوات.

5- الغاء القيود التي تفرضها الدول علي الاستثمار الاجنبي.

6- تحقيق تقدم في مجال تجارة الخدمات في هذه الجولة .

7- تم الاتفاق علي اتباع اجراءات اكثر تحديداً والزاماً لفض النزاعات بين الدول الاعضاء.

دور منظمة الجات في تحرير التجارة الخارجية[1]:

يمكن القول ان منظمة الجات قد نجحت في تحقيق تحرير كبير للتجارة الدولية بطريقتين الاولي من خلال الاتفاقيات متعددة الاطراف والتي من خلالها تخفيض الكثير من العقبات والقيود علي التجارة، والطريقة الثانية فهي الاعتماد علي سياسات تجارية تعتمد علي قواعد محددة تقوم بتنظيم التجارة الخارجية وهذه القواعد الدولية تعمل علي زيادة درجة التأكد وتقليل المخاطرة.

منظمة التجارة العالمية[(2)]

[1] عبد المطلب عبد الحميد , المرجع السابق .

[2] - حسام حسام علي داوود ،احمد الهزايمة ، ايمن ابو خضير ، عبد الله الصوفاني , **إقتصاديات التجارة الخارجية** ، دار المسرة للنشر والتوزيع , الطبعة الاولي 2000م

هذا هو أهم انجاز جولة ارغواي وهو تحويل الجات الي منظمة دولية حيث كانت الجات قبل جولة ارغواي لا تتعدي أن تكون اتفاقية بين مجموعة دول تهدف الي تحرير التجارة الدولية. لذلك فإن منظمة التجارة العلمية تعتبر بمثابة الضلع الثالث الذي كان ناقصاً في اتفاقية برتن وودز للولايات المتحدة الامريكية التي عقدت عام 1944م.

الآثار الايجابية لمنظمة التجارة العالمية:

1- انعكاس اثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة علي الدول النامية حيث أن زيادة حجم وحركة التبادل الدولي ومن ثم زيادة وانتعاش حركة حجم الانتاج القومي في العالم وخاصة الدول الصناعية المتقدمة سيؤدي الي زيادة مستوي الطلب علي صادرات الدول النامية.

2- زيادة امكانية نفاذ صادرات الدول النامية الي اسواق الدول المتقدمة وذلك كنتيجة لعدد من الإجراءات مثل الالغاء التدريجي للدعم المقدم من الدول الصناعية المتقدمة الي منتجيها الزراعيين المحليين.

3- انتعاش بعدد قطاعات الانتاج في الدول النامية

4- زيادة الكفاءة الانتاجية في الدول النامية.

الآثار السالبة لمنظمة التجارة العالمية[1]:

1- الالغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سوف يؤدي الي ارتفاع اسعار استيراد الغذاء في الدول النامية.

2- صعوبة مواجهة الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل.

[1] حسام حسام علي داوود ،احمد الهزايمة ، ايمن ابو خضير ، عبد الله الصوفاني المرجع السابق .

3- تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية من دول الاتحاد الاوربي.

4- تفرض الاتفاقية قيوداً علي صادرات بعض البلاد النامية.

5- قد يؤدي انخفاض الرسوم الجمركية الي عجز أو زيادة عجز الموازانة العامة أو عدم كفاية الايرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة.

6- صعوبة مواجهة الدول النامية للمنافسة العالمية من جانب الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات المصرفية والتامين والملاحة والطيران المدني.

الخلاصة :

تناول الباحث في الفصل الاول من هذا البحث الاطار النظري للدراسة حيث قسم هذا الفصل الي مبحثين المبحث الاول يستعرض فيه تعاريف ومفاهيم عامة عن التجارة الخارجية مستصحبا اهميتها ومزاياها والاسباب التي ادت الي قيام التجارة الخارجية فيما يتناول المبحث الثاني النظريات التي تناولت التجارة الخارجية ومستعرضا الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ومتحدثا عن أهمية الميزان التجاري وميزان المدفوعات في التجارة الخارجية .

الفصل الثالث

تجارة السودان الخارجية مع مصر

المبحث الأول

الإطار القانوني للتبادل التجاري بين السودان ومصر

يخضع التبادل التجاري بين السودان ومصر للأحكام والأعراف القانونية والدولية فقد عقد البلدان اتفاقيات ثنائية ودولية بدعم تبادل التجارة الخارجية بينهما والعديد من مذكرات التفاهم وبرتوكولات التعاون فيما بينهما. اصدر علي أحمد كرتي وزير العدل بالإنابة صياغة مشروع قانون بالتصديق علي اتفاق إطاري بشأن المبادلة والتبادل التجاري بين حكومة جمهورية السودان وحكومة جمهورية مصر العربية لسنة 2004م.([1]) أتفاق إطاري بشأن المبادلة والتبادل التجاري بين جمهورية السودان وجمهورية مصر بالعربية في إطار تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية أخذاً في الاعتبار توفير الظروف المناسبة لتحقيق الاستفادة المنشودة من الإمكانيات الاقتصادية للبلدين، أتفق البلدان علي ما يلي:

المادة الأولي:

يقوم الطرفان سنوياً بمبادلة وتبادل السلع بالقائمة المرفقة رقم (1) من جمهورية مصر العربية إلي جمهورية السودان والسلع الواردة بالقائمة المرفقة رقم (2) من جمهورية السودان إلي جمهورية مصر العربية. تعد القائمتان المرفقتان (1) ، (2) إضافة الي أي عقود مرتبطة بالإتفاق جزءاً لا يتجزأ من هذا الإتفاق.تتضمن المبادلات السنوية من 20 الي 30 ألف طن لحوم حمراء بقري مبردة أو مجمدة

1جمهورية السودان – وزارة العدل – ادارة الاتفاقيات الدولية – اتفاق اطاري بشأن المبادلة والتبادل التجاري بين جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية – 2005م .

إما بالعظم أو مشفاة – تستوردها الهيئة العامة للسلع التموينية بجمهورية مصر العربية – تزداد تدريجياً وفقاً لإحتياجات الطرف الأول ، ويمكن أن يمتد الإتفاق ليشمل بالإضافة الي اللحوم الي سلع أخري يتم الإتفاق عليها. كبداية لتنفيذ الإتفاق يتفق الطرفان علي أن يكون حجم المبادلة التجارية بينهما في حدود مبلغ محدد يتفق عليه 50% في شكل سلع و 50% نقداً لكلا الطرفين علي أن يتم تنفيذ ذلك من خلال الآلية البنكية المشار اليها في المادة الرابعة من هذا الاتفاق. يتم استيراد الكميات المشار اليها في الفقرة الرابعة أعلاه وفقاً للشروط والمواصفات القياسية الصحية والبيطرية التي يتفق عليها وزارء الزراعة والوزراء المعنيون والجهات الرقابية بالبلدين وتلتزم الجهات الحكومية والقطاع الخاص بذات الشروط التي ترفق بها الإتفاق وتعتبر جزء منه.لا يجوز للقطاع الخاص المصري أن يستورد وبصورة تجارية حرة كميات من اللحوم الحمراء بقري وفق الشروط الصحية المتفق عليها بين الحكومتين.

المادة الثانية:

يتم تحديد اسعار السلع بإتفاق الطرفين

المادة الثالثة:

يقوم الطرفان بتحديد الجهات المعنية المنفذة لعملية مبادلة السلع محل هذا الإتفاق والمشار اليها بالمرفقين (1) ، (2) وفقاً لكل حالة علي حده. يلتزم الطرفان بتهيئة كافة الظروف اللازمة لتنفيذ هذا الإتفاق.

المادة الرابعة[1]:

يتم السداد بعملية المبادلة من خلال الآلية البنكية المتفق عليها بين الطرفين والمرفق ترتيباتها المصرفية. الجهات المعتمدة والمسئولة عن السداد (أ) في جمهورية السودان – بنك أمدرمان الوطني. (ب) في جمهورية مصر العربية – البنك المصري لتنمية الصادرات. تتم كافة المعاملات بشأن مبادلة السلع الواردة في مرفقات هذا الإتفاق من خلال البنوك والمصارف المعتمدة بالدولار الأمريكي وعن طريق فتح اعتمادات مستندية.

المادة الخامسة:

يتم السداد علي طريق الدفع النقدي بالعملة الحرة لـ 50% من الكميات الستوردة من اللحوم أو غيرها من السلع لصالح الجهة المصدرة بالبلدين. تتم تسوية الرصيد الباقي المشار اليها في الفقرة (1) أعلاه والمحددة قيمته بالعملة الحرة ومن خلال الآلية البنكية المشار اليها بالمادة الرابعة من هذا الإتفاق.

المادة السادسة:

تتم عملية التصدير للسلع الواردة بالقوائم المرفقة بهذا الإتفاق بما لا يتعارض مع الالتزامات لكل من الطرفين.

[1] جمهورية السودان – وزارة العدل – ادارة الاتفاقيات الدولية – اتفاق اطاري بشأن المبادلة والتبادل التجاري بين جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية – 2005م – مرجع سبق ذكره .

المادة السابعة:

اتفق الطرفان علي تبادل المعلومات الخاصة بسير العملية التنفذية لهذا الاتفاق بصفة دورية من خلال الطرق الدبلوماسية.

المادة الثامنة:

اتفق الطرفان علي بذل جهودها من خلال المشاورات الثنائية بحل المنازعات التي قد تنشأ حول تنفيذ أو تفسير بنود هذا الإتفاق.

المادة التاسعة:

مسئولية عدم الإلتزام أو الإلتزام المنقوص بالعقود المبرمة طبقاً للمادة الثانية تقع فقط علي الاطراف المتعاقدة.

المادة العاشرة:

يتم تعديل أو تغيير أي من مواد هذا الإتفاق من خلال بروتوكولات توقع بين الطرفين وتعد جزءاً من هذا الإتفاق.

المادة الحادية عشر[1]:

يدخل هذا الإتفاق حيذ التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من كلا الطرفين وتكون مدة سريان هذا الإتفاق خمس سنوات ويجدد تلقائياً الا اذا ما اتفق الطرفان علي غير ذلك.

السلع المصرية موضع المبادلة

تشمل السلع الداخلة في إطار التبادل التجاري بين البلدين الاثاثات والادوية البيطرية والامصال واللقاحات والمنسوجات والملابس الجاهزة والرخام والسيراميك والالات الزراعية والمواد الغذائية والمنظفات الصناعية والمنتجات الجلدية والاطارات والاسمدة والمبيدات والتقاوى والمصنوعات الهندسية والمنتجات الالكتورنية والكيبولات والمحولات الكهربائية واللحوم الحمراء البقرية واي سلع يتفق عليها لاحقاً .

في ذات الإطار صدرت مذكرة تفاهم في مجال نقاط التجارة الخارجية والتبادل التجاري بين البلدين بين وزارة التجارة الخارجية لجمهورية السودان ووزارة التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية فقد نصت مذكرة التفاهم علي[2]:-

(أن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية وتمثلها وزارة التجارة الخارجية وحكومة جمهورية مصر العربية وتمثلها وزارة الصناعة ونشير اليهما فيما بعد بالطرفان رغبة منهما في ترقية وتطوير نقاط التجارة بالبلدين ومواكبة المستجدات العالمية في مجال برنامج النقاط التجارة والتجارة الإلكترونية فقد اتفقا علي الآتي:-

[1] جمهورية السودان – وزارة العدل – ادارة الاتفاقيات الدولية – اتفاق اطاري بشأن المبادلة والتبادل التجاري بين جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية – 2005م - مرجع سبق ذكره .

[2] مذكرة تفاهم بين وزارة التجارة الخارجية لجمهورية السودان ووزارة التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية .

المادة الأولي

يتخذ الطرفان الإجراءات لتكملة تسهيل وتوزيع وتنمية تجارة البضائع وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل من البلدين.

المادة الثانية

اتفق الطرفان علي ما يلي:-

1. تبادل الخبرات والآراء والمعرفة في مجال النقاط التجارية والتجارة الإلكترونية.
2. المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل وكافة المحافل وبرامج ذات الصلة.
3. تبادل الزيارات والمعلومات في مجال الإستثمار.
4. ربط الشبكات الألكترونية في مجال الإتصالات بين البلدين

المادة الثالثة

يسعي الطرفان في بناء قرارات العاملين بنقطة التجارة السودانية ونقاط التجارة الفرعية بولايات السودان وإنشاء وتفعيل نقاط التجارة الفرعية.

المادة الرابعة

اتفق الطرفان علي تشكيل لجنة فنية للتنفيذ والمتابعة برئاسة كل من:

مدير عام منطقة التجارة السودانية يمثل جمهورية السودان ورئيس قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية يمثل جمهورية مصر العربية وعضوية كل من:

- عضوين يمثلان جمهورية السودان.
- عضوين يمثلان جمهورية مصر العربية

- تجتمع اللجنة دورية بالتناوب في كلا البلدين.

المادة الخامسة[1]

يعمل الطرفان علي تشجيع مشاركة المؤسسات والشركات في المعارض الدولية والرائدةوالمؤقته لمنتجات كل من البلدين طبقاً للقوانين والأنظمة المطبقة لديها.

المادة السادسة

يسعي الطرفان علي تبادل السلع والمنتجات واعفائها من الرسوم الجمركية والضرائب. تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ من التوقيع عليها ويستمر العمل بها ثلاث سنوات وتجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في إنهائها. بالإضافة الي الاتفاقية والمذكرة سابقتين الذكر ايضاً ابرم السودان برتكول تعاون للنهوض بالتبادل التجاري واسمراريته فقد عقد إجتماع بين كل من السيد/الاستاذ الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية والاستاذ الدكتور/ حسن خصر وزير التموين والتجارة الداخلية تناول الإجتماع العقبات التي تواجه تصدير الحيوانات الحية واللحوم المبردة السودانية الي مصر والتي تمثل أهمية كبري لدي رجال الأعمال السودانيين. وقد أكد الجانبان علي إهتمام السيدين لصحة الحيوان والإنسان في البلدين الشقيقين.الجدير بالذكر أن مصر والسودان ايضاً وقعا علي اتفاقيات في المنطقة العربية واتفاقيات دولية سعياً لتحقيق التكامل الإقتصادي والتبادل التجاري الدولي. فقد وقع البلدان علي اتفاقية الكوميسا فهما عضوان في التكتل الإقتصادي لشرق وجنوب وافريقيا حيث تضم الإتفاقية في عضويتها 20 دولة هي: السودان – مصر – بورنوي – جذر القمر – الكنقو الديمقراطية – جيبوتي – إرتريا – كينيا – مدغشقر – ملاوي – موريشص –

[1] مذكرة تفاهم بين وزارة التجارة الخارجية لجمهورية السودان ووزارة التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية .

رواندا – سيتشل – سوازيلاند – اوغندا – زامبيا – زيمبابوي – إثيوبيا وانضمت ليبيا حديثاً بعد انسحاب تنزانيا وتجميد انجولا لعضويتها[1].

[1] جمهورية السودان – وزارة العدل – ادارة الاتفاقيات الدولية – اتفاق اطاري بشأن المبادلة والتبادل التجاري بين جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية – 2005م - مرجع سبق ذكره .

المبحث الثاني

التعاون في المجال التجاري بين السودان ومصر

شهدت فترة البحث تعاون مشترك بين السودان ومصر في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية وقد كان هنالك تركيز اكبر على التعاون في المجال التجاري وقد جاء هذا التركيز في مجالات مختلفة ينحصر أهمها في التبادل التجاري من حيث التعاون في المجالات الاتية [1]:

1- التعاون في المراكز التجارية : وهو كيفية تفعيل دور المراكز التجارية في اطار المتغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطنيفي كلا البلدين , على ان تقوم تلك المراكز بوضع مقترحات بشأن الوسائل الكفيلة بتنشيط دورها في تنمية المبادلات التجارية بين البلدين .

2- التعاون في مجال تجارة الحدود : لاهمية الدور الذي تلعبه تجارة الحدود بين البلدين في تنمية العلاقات وتوثيق الروابط بين البلدين هنالك تعاون بين البلدين على تذليل كافة المشاكل التي تعترض سير هذه التجارة في اطار السياسات المرعية في كلا البلدين .

3- التعاون بين نقطتين التجارة في كلا البلدين : يأتي التعاون بين نقتطي التجارة فقي السودان ومصر من خلال المساعدات الفنية التي قد تجعل التجارة الدولية المصرية لنقطة التجارة السودانية وكذلك مجال التدريب وايضا ابسط شبكة نقطة التجارة السودانية ونقطة التجارة المصرية حتي يكون هنالك ربط الكترونيا بين رجال الاعمال و المستثمرين في البلدين .

[1] حامد البدوي محمد بشير – العلاقات الاقتصادية السودانية – من منظور الامن المائي والاقتصادي – في الفترة من 2000 – 2011 – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد – جامعة النيلين – اغسطس 2005م .

4- التعاون في مجال الضرائب : في اطار التعاون بين البلدين في المجال الضريبي هنالك اتفاق بين الجانبين على تحديث اتفاقية تجنب الاذدواج الضريبي بين البلدين , وايضا تبادل خبرات بين مصلحة الضرائب المصرية وديوان الضرائب السوداني .

5- التعاون في مجال الجمارك : هنالكمشروع اتفاق اداري متبادل من اجل الوقاية من المخلفات الجمركية والبحث عنها ومكافحتها بين البلدين , وايضا استعداد البلدين لتبادل الخبرات والمعلومات في مجال الحل الجمركي .

6- التعاون في مجال الاستثمار : هنالك تشجيع لانسياب الاستثمارت بين البلدين وكذلك حماية للاستثمارات بين البلدين .

7- التعاون في مجال الجيولوجيا والتعدين : هنالك تعاون مشترك في نظام اللوائح والقوانين و التشريعات المتعلقة باستقلال الثروة المعدنية و ذلك لجذب المزيد من الثروة وتنميتها والخدمات الجيولوجية ورسم خرائط الاستكشاف وانتاج خرائط استخدام الارض , والنجيلة المختلفة باستخدام احدث الاجهزة والتدريب ورفع الكفاءة[1] .

8- التعاقب في مجال الصناعة : قام البلدان بالاتفاق على انشاء اليات للتعاون في مجالات تنفيذ مشروعات لصناعة الورق من مصافي القصب (الباجاس) الناتج من مصانع السكر والقيام بدراسات تخطيطية واستثمارية في مجال تصنيع بعض المنتجات الكيماوية من المولاس الناتج عبر صناعة السكر , وايضا في مجال دباغة الجلود هنالك تعاون مشترك في مجال المواصفات وضبط الجودة والتدريب وتنمية الكوادر البشرية ورفع الكفاءات .

[1] حامد البدوي محمد بشير – المرجع السابق .

9- التعاون في مجال الكهرباء والطاقة : هنالك استثمار للخبرات الوظيفية في كلا البلدين لتدعيم التعاون بينهما في المجالات التالية [1]:

- احلال وتحديد وصيانة وتشغيل محطات اللتوليد والشبكات الكهربائية .
- تنفيذ اعمال الصيانة تحت الجهد للشبكات الكهربائية وترشيد استخدام الطاقة .
- تطوير نظم تشغيل الشركات الكهربائية .
- دراسة الربط الكهربائي لشبكات الكهرباء بين البلدين الشقيقين .
- تنمية وتطوير استخدامات الطاقة الجديدية والمتجددة , خدمة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح .
- انشاء مشروعات صناعية مشتركة لتصنيع المعدات والمهمات الكهربائية لتلبية احتياجات البلدين و التصدير للاسواق المجاورة .
- تنفيذ المشروعات الكهربائية مع الاستفادة من المهمات الكهربائية المصنعة محليا .
- التدريب بمراكز التدريب في البلدين الشقيقين لتنمية مهارات الكوادر البشرية في المجالات الفنية والمالية والادارية .

10- التعاون في مجال البترول : هنالك تعاون مشترك في قطاع البترول بين الجانب المصري والجانب السوداني ينحصر في الاتي [2]:

- حفر ابار البترول وصيانتها .
- الخدمات والتصميمات الهندسية .

[1] حامد البدوي محمد بشير – المرجع السابق .

[2] حامد البدوي محمد بشير – المرجع السابق .

- صيانه معمل التكرير والوحدات البترولية .
- الاستفادة من الامكانيات المتطورة المتاحة بمراكز التدريب التابعة لقطاع البترول المصري في تنمية وتطوير الخبرة الفنية السودانية .
- تبادل الخبرات والزيارات بين المختصين .
- المشاركة في المؤتمرات والندوات التي تعقد في البلدين [1].

[1] حامد البدوي محمد بشير – المرجع السابق .

الخلاصة :

يتناول هذا الفصل تجارة السودان الخارجية مع مصر وياتي ذلك في مبحثين حيث يتطرق المبحث الاول الي الاطار القانوني وهو الاتفاقيات الدولية اليت حكمت التجارة بين البلدين حيث هنالك بروتوكولات تعاون واتفاقيات ثنائية بين الدولتين مثل اتفاقية جزئية بين وزارة التجارة الخارجية المصرية ووزارة التجارة الخارجية السودانية غير الاتفاقيات الدولية التي تضم مصر والسودان تحت لوائها مثل اتفاقية الكوميسا , والمبحث الثاني تحدث عن كل المجالات التي تشكل تكامل اقتصادي بين السودان ومصر حيث هنالك تعاون بين نقتطي التجارة الخارجية بين البلدين وتعاون في مجالات الكهرباء وتعاون في البترول وتعاون اقتصادي في كافة المجالات الاقتصادية .

الفصل الرابع

واقع ومستقبل التبادل التجاري بين السودان ومصر

المبحث الاول

تحليل واقع التبادل التجاري بين السودان ومصر

يتم في هذا المبحث تحليل واقع التبادل التجاري بين السودان ومصر من حيث الصادرات والواردات ومن حيث الميزان التجاري وذلك كما يلي :

أولاً : تحليل موقف الصادرات السودانية لمصر .

تحليل بيانات الدراسة

يتناول الجدول أدناه الصادرات السودانية الي جمهورية مصر العربية طيلة فترة الدراسة حيث يتضح من الجدول أدناه أن السمسم والصمغ العربي يمثلان أكبر سلع الصادر الي مصر طيلة فترة الدراسة .

من الملاحظ من في جدول الصادرات رقم (1) أعلاة ان الصادرات السودانية الى جمهورية مصر العربية أرتفعت ارتفاعاً ملحوظ في حصيلة جملة الصادرات غير البترولية (الزراعية والحيوانية والصناعية واخرى من (494.5) مليون دولار عام 2003 الى 677.3 مليون دولار في عام 2004 بنسبة 36% كما ان الكميات المصدرة من البترول الخام .الفترة (2004-2012) القيمة بالاف الدولارات ومشتقاته من (72.4) مليون برميل في عام 2003 الى (81.2) مليون برميل في عام 2004. كما ان الصادرات وصلت الى (108503) من اجمالي الصادرات بنسبة نمو (27.5%) وذلك بسبب الزيادة في متوسط سعر البرميل من البترول الى (36.4%) دولار في عام 2004م. وعلى الرغم من ان الصادرات في العام 2004 كانت مرتفعة الا انها انخفضت في العام 2005 ووصلت الى (78692) بنسبة نمو 23%، وذلك بسبب الانخفاض الملحوظ في كل من صادرات السمسم والقطن والحيوانات الحية. شهد هذا العام ارتفاعا في قيمة الصادرات السودانية، حيث بلغت (429.9) مليون دولار مقارنة بـ (299.2) مليون دولار في عام 2003 بنسبة زيادة قدرها (43.7%) وجاءت المملكة العربية السعودية في المقدمة بجملة صادرات قيمتها (164.2) مليون دولار بنسبة (4.3%) تليها مصر بقيمة (108.5) مليون دولار بنسبة 2.9% من جملة الصادرات.

في العام 2005 انخفضت صادرات السودان بنسبة لانخفاض الكميات المصدرة من البترول الخام ومشتقاته ماعدا البنزين من (81.2) مليون برميل في عام 2004 الى (79.2) مليون برميل في عام 2005. كما ان حصلة جملة الصادرات غير البترول (الزراعية والصناعية والحيوانية واخرى) انخفضت من (677.5) مليون دولار في عام 2004 الى (637.0) مليون دولار في عام 2005. كما ان ذات العام شهد تراجعا ملحوظا في قيمة الصادرات الى الدول العربية حيث بلغت (377.8)

مليون دولار مقارنة بـ429.9 مليون دولار في عام 2004 وجاءت المملكة العربية السعودية في المقدمة بجملة صادرات قدرها (136.4) مليون دولار في العام 2006 ارتفعت الكميات المصدرة من البترول الخام من (97.24301) الف برميل في عام 2005 الى (90.08503) الف برميل في عام 2006، وارتفعت حصيلة صادرات البترول الخام من (3.94803) مليون دولار في عام 2005 الى (4.7040.0) مليون دولار في عام 2006 وانخفضت حصيلة الصادرات غير البترولية من 636.9 مليون دولار 2005 الى 569.4 مليون دولار في عام 2006.في العام 2007م اصبح البترول ومشتقاته منذ العام 1999م من اهم الصادرات السودانية حيث شكلت صادراته في العام 2007م بنسبة 94.8% من اجمالي الصادرات السودانية. وتأتي الصادرات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني في المركز الثالث تليها المواد المصنعة كالسكر ثم المعادن واهمها الذهب. وانخفضت الصادرات غير البترولية بمعدل قدره 19.1% عام 2007م وذلك بسبب الانخفاض الملحوظ في كل من صادرات السمسم بمعدل 44.4% والقطن بمعدل 16.8% والحيوانات واللحوم بنسبة 33.7%.ظلت الدول الاسيوية غير العربية في هذا العام تمثل السوق الرئيسي للصادرات السودانية. شهد هذا العام نقصان في قيمة الصادرات السودانية الى الدول العربية، وايضا انخفاض في قيمة الصادرات الى دول الكوميسا، وتأتي جمهورية مصر العربية في المقدمة بنسبة (0.6) وتليها اثيوبيا. شهد العام 2008م انخفاضا في الكميات المصدرة من البترول الخام ومنتجاته حيث انخفض صادر البترول الخام من (137.785.8) الف برميل في عام 2007م الى (135.610.4) الف برميل في عام 2008م. اما الصادرات غير البترولية فقد ارتفعت حصيلتها الى (576.4) مليون دولار في عام 2008م بمعدل 25.2%. وظلت الدول الاسيوية غير العربية تمثل السوق الرئيس للصادرات

السودانية. وشهد هذا العام 2008م انخفاضا في قيمة الصادرات السودانية الى دول الكوميسا حيث بلغت (65.3) مليون بنسبة 0.6% مقارنة بمبلغ (86.8) مليون دولار بنسبة 105% في عام 2007م. وجاءت جمهورية مصر العربية في المقدمة بنسبة 0.5% تليها اثيوبيا.

بتحليل صادرات السودان في العام 2009م نجد ان الكميات المصدرة من البترول الخام ومشتقاته انخفضت من (135.610.42) الف برميل في عام 2008م الى (132.101.25) الف برميل عام 2009م نتيجة لانخفاض الكميات المنتجة بينما ارتفعت حصيلة الصادرات غير البترولية في عام 2009م من (576.4) مليون دولار في عام 2008م الى (702.5) مليون دولار في عام 2009م بمعدل 21.9% ويعزى ذلك للارتفاع الملحوظ في صادر الثروة الحيوانية. شكلت مجموعة الدول الاسيوية غير العربية اكبر الاسواق لصادرات السودان في معظمها البترول خلال عام 2009م حيث بلغت (6.648.3) مليون دولار بنسبة 84.9% من اجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 90.2% في العام 2008م. وجاءت جمهورية الصين الشعبية في المركز الأول كأكبر مستورد للصادرات السودانية بنسبة 75.8% من جملة الصادرات. كما ان العام 2009م شهد زيادة في قيمة الصادرات الى الدول العربية باستثناء دول الكوميسا حيث بلغت (805.5) مليون دولار من اجمالي الصادرات. حيث جاءت الامارات العربية المتحدة في المقدمة، حيث بلغت الصادرات السودانية اليها 601% من اجمالي الصادرات السودانية تليها المملكة العربية السعودية وجمهورية اليمن. ايضا شهد هذا العام زيادة في قيمة الصادرات الى دول الكوميسا حيث بلغت (152.8) مليون دولار بنسبة 2.0%، وجاءت اثيوبيا في المقدمة تليها جمهورية مصر العربية بنسبة 0.7%. في العام 2010م ارتفعت حصيلة الصادرات من (8.257.1) مليون دولار في عام 2009م الى (11.404.3) مليون دولار

في عام 2010م بمعدل 38.1% ويعزى ذلك في المقام الاول الى ارتفاع اسعار صادرات المنتجات البترولية. كما ارتفعت حصيلة صادرات الذهب من (403.4) مليون دولار في عام 2010م. كما ارتفعت حصيلة الصادرات الاخرى من (616.9) مليون دولار عام 2009م الى (691.1) مليون دولار في عام 2010م ويعزى ذلك للارتفاع الملحوظ في صادر اللحوم والسمسم. وفي هذا العام سجلت مجموعة الدول الاسيوية غير العربية شكلت اكبر الاسواق لصادرات السودان خلال عام 2010م معظمها سلعة البترول، وجاءت جمهورية الصين الشعبية في المركز الاول كاكبر مستورد حيث ارتفعت صادراتها من (6.257) مليون دولار في عام 2009م الى (8.265.3) مليون دولار في عام 2010م بنسبة زيادة قدرها 72.5% من جملة الصادرات. وهد العام 2010م زيادة في قيمة الصادرات الى الدول العربية حيث بلغت (1.575.3) مليون دولار من اجمالي الصادرات، وكانت الامارات العربية المتحدة في المقدمة حيث بلغت قيمة الصادرات اليها (1.319.8) تليها المملكة العربية السعودية. وشهد العام 2010م زيادة في قيمة الصادرات الى دول الكوميسا حيث بلغت (282.2) بنسبة 2.5% من اجمالي الصادرات مقارنة بمبلغ (152.8) في عام 2009م، وجاءت اثيوبيا في المقدمة إذ بلغت قيمة الصادرات اليها (158.4) مليون دولار. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية في عام 2010م مبلغ (330.544) مليون دولار. في العام 2011م ارتفعت حصيلة الصادرات غير البترولية (المعادن والثروة والمنتجات الزراعية من (1.709.2) مليون دولار في عام 2010م الى (2.312.4) مليون دولار. ظلت الدول الاسيوية غير العربية تمثل السوق الرئيس للصادرات السودانية. كما شهد هذا العام زيادة في قيمة الصادرات الى الدول العربية باستثناء دولتي الكوميسا (مصر وليبيا). كما ارتفعت الصادرات الى

مصر من (43.3) مليون دولار في عام 2010م الى 47 مليون دولار في عام 2011م بنسبة 0.5% من اجمالي الصادرات وتمثل الحيوانات الحية واللحوم والسمسم والصمغ العربي والقطن اكبر السلع المصدرة الى مصر. في العام 2012م انخفضت قيمة الصادرات من (9.655.7) مليون دولار عام 2011م الى (3.367.7) مليون دولار في عام 2012م بمعدل 65.1% ويعزى ذلك بصورة اساسية لانخفاض الكميات المصدرة من النفط الخام والمنتجات البترولية نتيجة لانفصال دولة جنوب السودان في يوليو 2011م. وفي عام 2012م احتلت صادرات السلع المعدنية بما فيها الذهب المركز الاول في قائمة الصادرات السودانية في عام 2012م حيث ارتفعت قيمة صادرات الذهب من (1.455.0) مليون دولار في عام 2011 الى (2.158.0) مليون دولار في عام 2012م بمعدل 48.3% وذلك بسبب ارتفاع الكميات المصدرة من 23.7 طن في عام 2011م الى 46.1 طن في عام 2012م. الجدير بالذكر ان الامارات العربية المتحدة شكلت اكبر الاسواق لصادرات السودان في عام 2012م حيث بلغت (2.127) مليون دولار بنسبة 63.2% من اجمالي الصادرات، تليها السعودية واثيوبيا ثم مصر والتي ارتفعت الصادرات اليها في هذا العام من 54 مليون دولار عام 2011م الى 133 مليون دولار في عام 2012م بنسبة 4.0% من اجمالي الصادرات، وتعتبر سلع الحيوانات الحية واللحوم من اكبر السلع المصدرة الى مصر.

من الجدول رقم (2) أعلاة والشكل رقم (2) نجد ان الواردات السودانية من مصر ارتفعت بقيمة (4.075.2) مليون دولار وفي عام 2004م نسبة زيادة قدرها (41.4) واظهرت كل بنود الاستيراد الرئيسية ارتفاعا ملحوظا عدا المنسوجات والتي انخفضت من (148.71) مليون دولار في عام 2003م الى (101.4) مليون دولار في عام 2004م.

وسجلت قيمة واردات السودان في عام 2004م من مجموعة الدول العربية (1051.1) مليون دولار نسبة قدرها 25.8% من اجمالي الواردات جاءت جمهورية مصر العربية في المرتبة الثالثة بقيمة واردات (208.8) مليون دولار. في العام 2005م ارتفعت قيمة الواردات من (4075.2) في عام 2004م الى (6756.8) مليون دولار في عام 2005 بمعدل 65.8% واظهرت كل بنود الاستيراد الرئيسة ارتفاعا ملحوظا وقد سجلت بنود الالات والمعدات معدل زيادة قدرها 82.5% والسلع المصنعة معدل زيادة قدرها 63.4 . سجلت قيمة واردات السودان من مجموعة الدول العربية (1765.5) مليون دولار نسبة قدرها 26.1% من اجمالى الواردات تصدرت الامارات العربية المتحدة ثم تاتي جمهورية مصر العربية في المركز الثالث بقيمة (369.5) مليون دولار بنسبة 505%. شهد العام 2006م ارتفاع في قيمة الواردات من (6756.8) مليون دولار في عام 2005م الى (8073.5) مليون دولار في عام 2006م بمعدل 19.5% وذلك بسبب الارتفاع الملحوظ في معظم بنود الاستيراد الرئيسة حيث سجلت الالات والمعدات معدل 42.5% ومواد خام واخرى معدل 32.2%. اما المواد الغذئية والمنتجات الكيماوية فسجلت معدل نقصان قدره 8.0% على التوالي لنفس العام 2006م من جانب آخر سجلت قيمة واردات السودان من مجموعة الدول العربية (1804.8) مليون دولار بنسبة 22.4% من اجمالي الواردات. وتصدرت تلك المجموعة المملكة

العربية السعودية ثم تليها الامارات العربية المتحدة ثم جمهورية مصر العربية في المركز الثالث بقيمة (428.2) مليون دولار بنسبة 5.3%. في العام 2007م ارتفعت قيمة الواردات من (8073.5) مليون دولار في عام 2006م الى 877.5 مليون دولار في عام 2007م بمعدل 8.7% ولك بسبب الارتفاع الملحوظ في معظم بنود الاستيراد الرئيسة حيث سجلت السلع المصنعة معدل زيادة قدرها 18% والمنتجات الكيماوية بمعدل زيادة قدرها 17.2% الا ان المنتجات البترولية فقد سجلت معدل نقصان قدره 29.6% وسجلت واردات المواد الخام وسلع اخرى معدل نقصان قدره 16.6%. من جانب اخر تمثل مجموعة الدول الاسيوية غير العربية اكبر سوق لواردات السودان في العام 2007 حيث بلغت (4058.9) مليون دولار بمعدل 46.3% من اجمالي الواردات، وسجلت قيمة الواردات من مجموعة الدول العربية باستثناء الكويت بلغت (1407.5) مليون دولار، وتاتى المملكة العربية السعودية في الصدارة حيث بلغت 7.5% من اجمالي الواردات تليها الامارات العربية المتحدة. اما الواردات من دول الكوميسا فقد بلغت (720.5) مليون دولار بنسبة 8.2% من اجمالي الواردات وتصدرت جمهورية مصر العربية هذه الدول بنسبة 5.6%. في العام 2008م ارتفعت قيمة الواردات من (8775.5) مليون دولار. وفي عام 2007م الى (9351) مليون دولار . في عام 2008م بمعدل 6.6% حيث سجلت المنتجات البترولية معدل زيادة قدرها 144.0% وارتفعت البنود الرئيسية. ظلت الدول الاسيوية غير العربية تمثل السوق الرئيسي لواردات السودان لعام 2008 حيث بلغت 4180 مليون دولار بمعدل 44.7% من اجمالي الواردات. جاءت واردات السودان من مجموعة الدول العربية باستثناء دول الكوميا في المرتبة الثانية في العام 2008 حيث بلغت (1672.7) مليون دولار بنسبة قدرها 17.9%من جملة الواردات، تصدرت المملكة العربية السعودية

تلـك المجموعـة تليهـا الامـارات العربيـة المتحـدة امـا مـن الـواردات مـن دول الكوميسـا فقـد بلغـت (662.2) مليون دولار بنسبة 7.1% من جملة الواردات تصدرت جمهورية مصر العربية هذه الدول بنسبة 4.8%.

فـي العـام 2009م ارتفعـت قيمـة الـواردات مـن (9351.5) مليـون دولار فـي عـام 2008م الـى (9690.9) مليـون دولار فـي عـام 2009م بمعـدل 3.6% حيـث سـجلت المصـنوعات معـدل زيـادة قدرها 28.7% وكذلك ارتفاع في بنود الاستيراد الرئيسية غير البترولية. انخفضت واردات المنتجات البترولية بمعدل 54.2. تمثل مجموعة الدول الاسيوية غير العربية اكبر سوق لواردات السودان في العام 2009م حيث بلغت 3690.8 مليون دولار بمعدل 8.1% من اجمالي الواردات وتصدرت جمهورية الصين الشعبية هذه الدول حيث بلغت وارداتها 19.9%. من جانب آخر بلغت قيمة الواردات من مجموعة الدول العربية باستثناء دول الكوميسا (1379.2) مليون دولار في العام 2009م بنسبة قدرها 14.2% من جملة الواردات تصدرتها المملكة العربية السعودية تليها الامارات. اما الواردات من دول الكوميسا فقد بلغت في عام 2009 (650.3) مليون دولار من جملة الواردات تصدرت جمهورية مصر العربية هذه المجموعة بنسبة 4.7% تليها كينيا. شهد العام 2010 ارتفاع فيمة الواردات من (9690.9) مليون دولار في عام 2009م الى (10044.8) مليون دولار في عام 2010م بمعدل 3.7% نتيجة لارتفاع في معظم بنود الاستيراد الرئيسية بينما انخفضت واردات الآلات والمعدات والتي تمثل (23.4%) من اجمالي الواردات. تمثل مجموعة الدول الاسيوية غير العربية اكبر سوق لواردات السودان في العام 2010م حيث بلغت (3789.2) مليون دولار من اجمالي الواردات وقد تصدرت الصين اكبر هذه المجموعة. بينما بلغت قيمة الواردات من مجموعة

الدول العربية (باستثناء دول الكوميسا) (2098.5) مليون دولار في عام 2010م تصدرتها الامارات العربية المتحدة تليها المملكة العربية السعودية. شهد العام 2011 انخفاضا في قيمة الواردات من (10044.8) مليون دولار في عام 2010 الى (9235.9) مليون دولار في عام 2011 بمعدل نقصان قدره 8.0% حيث انخفضت قيمة واردات معظم السلع ماعدا قيمة واردات المواد الكيميائية والمنتجات البترولية. وقد سجلت واردات المنتجات البترولية ارتفاعا من (427.5) مليون دولار في عام 2010م الى (735.6) مليون دولار في عام 2011م بسبب ارتفاع الطلب المحلي وفقدان معظم المنتجات البترولية نتيجة لانفصال جنوب السودان. كما ارتفعت قيمة واردات المواد الخام وخام البلاستيك وخام المطاط والشحوم والبذور والتقاوي وورق التغليف من (161.5) مليون دولار في عام 2010م الى 187 مليون دولار في عام 2011م بمعدل 15.8%. ظلت مجموعة الدول الاسيوية غير العربية اكبر سوق لواردات السودان في العام 2011م حيث بلغت قيمة الواردات لهذه المجموعة (3750.2) مليون دولار في عام 2011م بنسبة 40.6% من اجمالي الواردات وانخفضت قيمة الواردات من مجموعة الدول العربية باستثناء دولتي الكوميسا (مصر وليبيا) من (2098.5) مليون دولار في عام 2010م الى (1930.3) مليون دولار في عام 2011م من جملة الواردات تصدرتها واردات دولة الامارات العربية المتحدة تليها المملكة العربية السعودية. اما الواردات من دول الكوميسا فقد بلغت (719.4) مليون دولار بسبة 7.8% من جملة الواردات تصدرتها جمهورية مصر العربية بنسبة 5.8% من اجمالي الواردات تمثل اهم صادرات مصر الى السودان في المصنوعات والمواد الغذائية الاخرى. في العام 2012م ارتفعت الواردات من (8127.6) مليون دولار عام 2011م الى (8338.0) مليون دولار عام 2012م بمعدل 2.6% حيث ارتفعت قيمة كل

مـن واردات المنتجـات البتروليـة ووسـائل النقـل والمصـنوعات والمـواد الغذائيـة والمـواد الخـام بينمـا انخفضت قيمـة واردات كل من الآلات والمعدات والمواد الكيماويـة والمنسوجات والمشروبات والتبـغ. سـجلت قيمـة واردات المنتجـات البتروليـة ارتفاعـا مـن 735 مليـون دولار فـي عـام 2011م الـى (1052) مليون دولار في عام 2012م بمعدل 43.1% بسبب ارتفاع واردات البترول الخام. وكذلك ارتفعت قيمة واردات المواد الخام (بلاستيك، خام المطاط، الشحوم، والبذور والتقاوي وورق التغليف) من 187 مليون دولار في عام 2011م الى (251) مليون دولار في عام 2012م. الجدير بالذكر ان هذا العام شكلت قيمـة الـواردات الـى السـودان ارتفاعـا ملحوظـا مـن جميـع الـدول عـدا الصـين والامارات العربية المتحدة والمانيا والبرازيل.

ثالثاً : تحليل موقف الميزان التجاري بين السودان ومصر

ان الجدول رقم (3) يوضح موقف الميزان التجاري بين السودان ومصر خلال الفترة (2005) – (2012) .

جدول رقم (3)

الميزان التجاري بين السودان ومصر خلال الفترة (2005-2012م) القيمة بالالف دولار

العام	الصادرات	الواردات	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
2005	78692	369450	448142	-(290758)
2006	96819	428230	552049	-(331410)
2007	54424	292960	347400	-(238520)
2008	60236	451709	511945	-(386473)
2009	5795	460133	514945	--(405338)
2010	4245	287279	330544	-(287279)
2011	33396	416860	450256	-(383464)
2012	133216	639157	772373	-(505941)

المصدر بنك السودان المركزي – 2013م .

من واقع تحليل جدول رقم (3) الميزان التجاري بين السودان ومصر بالنسبة لصادرات السودان الى جمهورية مصر العربية (واردات مصر من السودان) نجد ان الصادرات قد زادت في العام 2006م حيث بلغت (96.819) مليون دولار مقارنة بالعام السابق 2005م حيث بلغت (78.692) مليون دولار الا انها انخفضت في العام 2007م فقد بلغت (54.424) مليون دولار ثم عادت وارتفعت في العام 2008م فكانت تبلغ (60.236) مليون دولار، وعلى الرغم من هذه الزيادة الا انها عادت وانخفضت في العام 2009 حيث بلغت (54795) وواصلت الصادرات السودانية ذات الانخفاض في العام 2010م فقد انخفضت الى (33.396) مليون دولار. والملاحظ من الجدول ان الفترة (2005-2010م) طيلة هذه الخمسة اعوام شهدت عدم استقرار في الصادر بالنسبة الى مصر فبعض الاعوام تكون الصادرات الى مصر فيها زيادة واخرى تشهد نقصان. الا ان الارتفاع

الكبير والزيادات الكبيرة التي حدثت في صادرات السودان الى مصر كانت في العامين 2011م و2012م حيث بلغت الصادرات في هذين العامين على التوالى مبلغ (33.396) مليون دولا في عام 2011م ومبلغ (133.216) مليون دولار في العام 2012م ويرجع سبب الزيادة في هذين العامين نسبة لزيادة الكميات المصدرة من سلع الحيوانات الحية واللحوم والسمسم والصمغ العربي والقطن الى مصر. فيما يختص بالواردات (صادرات مصر الى السودان) فقد شهد العامين (2007 و2010م) نقصان ملحوظ في قيمة واردات السودان من جمهورية مصر العربية حيث بلغت الواردات في العامين (292.960) مليون دولار في عام 2007م. وقد كانت في العام 2010م تبلغ (287.279) مليون دولار.اما الاعوام (2008-2009-2011-2012م) فقد سجلت هذه الاعوام ارتفاع كبير في قيمة واردات السودان من مصر وبالذات العام (2012) حيث سجلت الواردات المصرية الى السودان زيادة كبيرة حيث بلغت في عام 2012م (639.157) مليون دولار ويعزى السبب في ذلك لان السودان شهد هذا العام زيادة كبيرة في الواردات من جميع الدول التي تربطه بها علاقات تجارية مثل دول الكوميسا والدول العربية. فيما يتعلق بحجم التبادل التجاري بين البلدين فقد كان التبادل التجاري ضعيف خلال عام 2007م حيث كان يبلغ (347.400) مليون دولار عكس العامين السابقين للعام 2007م فقد شهد العام 2005م زيادة في حجم التبادل التجاري، فقد بلغ (448.142) مليون دولار. وايضا من خلال الجدول رقم (3) نجد ان هنالك نمو وزيادة في حجم التبادل التجاري فقد بلغ (552.049) مليون دولار في عام 2006م. وقد شكل العام 2008م زيادة ملحوظة وكبيرة في التبادل التجاري فقد بلغ في هذا العام (511.945) مليون دولار. وقد ارتفعت قيمة التبادل التجاري على التوالي في العام 2009م فقد بلغ (514.945) مليون دولار. الا انه

نقص وتراجع في العام 2010م تراجعا ملحوظا. وقد وصل حجم التبادل التجاري في هذا العام الى (330.544) مليون دولار.

الخلاصة :

خلص الباحث في نهاية تحليل هذا الفصل بأن العامين الاخيرين في فترة هذه الدراسة يدلان على زيادة وارتفاع كبير في التبادل التجاري فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين السودان ومصر في العام 2011م (450.256) مليون دولار ووصل بزيادة كبيرة الى (772.373) مليون دولار في عام 2012م وذلك نتيجة لزيادة الصادرات الى مصر خلال هذين العامين. ومن جانب آخر نجد ان الميزان التجاري طيلة اعوام فترة الدراسة من (2005-2012م) يميل لصالح جمهورية مصر العربية وهذا ان دل يدل على ان السودان مازال يستورد من جمهورية مصر العربية اكبر مما يصدر لها.

رابعاً : اختبار فرضيات الرسالة المتعلقة بالتبادل التجاري بين البلدين

1) الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات اثر ايجابي بين حجم التبادل التجاري بين البلدين و فترة الدراسة , فقد كان حجم التبادل التجاري في العام 2005 (448142) مليون دولار وقد بلغ في نهاية عام 2012م (772373) مليون دولار وذلك من خلال جدول رقم (3) , وهذا يعني ان هنالك نموا متزايدا في التبادل التجاري بين البلدين طيلة فترة الدراسة .

2) **الفرضية الثانية:** هنالك علاقة ايجابية بين حجم التبادل التجاري بين البلدين وزيادة اهمية التجارة الخارجية لكلا البلدين فقد ارتفعت الصادرات السودانية الي مصر في عام 2012م الي (133216) مليون دولار بنسبة 4.0% من اجمالي الصادرات السودانية , فيما بلغت الواردات المصرية لاي السودان في ذات العام (639157) مليون دولار بالاشارة الي الجدول رقم (3) .

3) **الفرضية الثالثة:** هنالك علاقة طردية بين الواردات المصرية وميل الميزان التجاري لصالح جمهورية مصر العربية فالسودان يستورد من مصر اكثر مما يصدر لها فقد بلغت الواردات من مصر في العام 2005م (369450) مليون دولار فيما وصلت الي (639157) مليون دولار في عام 2012م , بالرجوع للجدول رقم (3) .

4) **الفرضية الرابعة:** هنالك علاقة ذات اثر ايجابي بين توسع حجم التبادل التجاري بين البلدين وانضمامهما الي الكومسا فسنوات الدراسة جاءت بعد انضمام السودان ومصر الي الكومسا فقد انضم السودان الي الكومسا عام 1995 وانضمت مصر على اثره في العام 1998 وقد شهدت فترة الدراسة نموا ملحوظا في زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين , فقد جاءت واردات

السودان من دول الكومسا في العام 2011 اغلبها من مصر بنسبة 5.8% من اجمالي واردات الكومسا التي بلغت (719.4) مليون دولار .

المبحث الثاني

مستقبل العلاقات الاقتصادية بين السودن ومصر

بدأت مرحلة مهمة في إحداث تحول معتبر على مستوي العلاقات المصرية السودانية في اعقاب ثورة 25 يناير المصرية حيث من المتوقع ان تشهد الفترة القادمة تطورا ايجابيا في مستقبل العلاقات الاقتصادية بين السودان ومصر بعد ان زالت العقبات التي كانت تحد من ذلك وفي ظل الاهداف والمبادي التي تنادى بها ثورة 25 يناير في مصر في مجال السياسة الخارجية لاستعادة دور مصر الريادي في الاقليم. وبارتفاع شعار استعادة السيادة المصرية يتوقع ان تعود العلاقات المصرية السودانية الى الوضع الذي يخدم كلا البلدين في المجالات:(1) ولعل ذلك لا يتم الا عبر التكامل الاقتصادي المنشود في ظل بنية سياسية ملائمة وفي ظل توفر موارد اقتصادية ضخمة لكلا البلدين والواقع ان توفر هذه الموارد للدولة الاساس المادي للنمو الاقتصادي(2). التعاون الاقتصادي بين مصر والسودان في المستقبل لديه كافة العوامل التي تجعله اساسيا وضروريا لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين وبعد الثورة المصرية وما احدثته من تطور في مستوى العلاقات بين البلدين بتوقيع التعاون الاقتصادي ان يكون تتويجا وفي احداث تحول معتبر على مستوى العلاقات المصرية السودانية في اعقاب ثورة 25 يناير, بدأ البلدان في اجراء سلسلة من الزيارات الرسمية المتبادلة واطلق المسئولون هنا وهناك عددا من التصريحات والبيانات المعبرة عن رغبة سياسية قد تبدو اكيدة في دعم العلاقات بين البلدين وصولا الى مرحلة الشراكة الاستراتيجية بما يخدم مصالح دولتي وشعبي وادي النيل وتبادل الزيارات الرسمية بين البلدين. فقد تمت اجتماعات اللجنة العليا المصرية

---

(1) فريق ركن العباس عبد الرحمن (خلفية العلاقات السودانية المصرية بعد ثورة يناير. المصرية.

(2) د/محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998، ص 155.

السودانية المشتركة في دورتها السابعة التي عقدت في الخرطوم مارس 2011 بعد اسابيع قليلة من تنحى الرئيس مبارك برئاسة الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء المصري آنذاك والسيد/ على عثمان محمد طه نائب رئيس جمهورية السودان حينها ، ثم بعد ذلك زيادرة الرئيس السوداني عمر البشير للقاهرة في 6/سبتمبر 2012. كما قام رئيس الوزراء المصري هشام قنديل بزيارة الى الخرطوم، وكذلك زيارة على كرتى وزير الخارجية الى القاهرة. كل هذه الزيارات هدفت الى دعم علاقات التعاون بين البلدين خاصة ملفات (الحريات الاربع). والتعاون الزراعى والاستثمار والتبادل التجاري والمشروعات المشتركة في مجال الطرق اضافة الى افتتاح الطريق البري على الضفة الشرقية لنهر النيل الذي يربط بين مصر والسودان عن طريق معبر تجاري مما يساهم في تدفق حركة البضائع والركاب وخفض تكلفة النقل بين البلدين. ومن جانب اخر وبرغم الزيارات السابقة الا ان نتائج تلك الزيارات لم تخدم التكامل الاقتصادي شأنها في ذلك شأن الزيارات السابقة لها ومما يؤكد على ذلك ان اتفاق الحريات الاربع موقع منذ عام 2004 ضمن مجموعة من الاتفاقيات بلغت انذاك نحو 19 اتفاقية لم يحدث تقدم ملموس في اتفاق الحريات الاربع بعد ثورة يناير المصرية وهو الاتفاق الاهم في ملف علاقات التعاون المصري السوداني(1). ومن مؤثرات تنامي العلاقات الاقتصادية بين البلدين وفقا للبيانات الرسمية المصرية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات وكذا البيانات الرسمية السودانية توجه بعض من رجال الاعمال والشركات المصرية للاستثمار في السودان وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال العام 2008م نحو 500 مليون دولار(2). اما فيما يتصل بحجم

---

(1) هاني رسلان، العلاقات المصرية السودانية: تحول مضطرب ومستقبل غير واضح ، جريدة الاهرام 2011/5/1.

(2) عمر صديق البشير، اهمية التعاون الاقتصادي بين السودان ومصر بعد ثورة يناير 2011 ورقة بحثية منشورة حول مؤتمر حوض النيل.

الاستثمارات بين البلدين فهناك تضارب بشأن تقديره حيث تذهب البيانات المصرية الى القول بتضاعف قيمة الاستثمارات المصرية في السودان بمقدار ثلاثين ضعفا خلال ست سنوات لتبلغ 2.5 مليار دولار في نهاية عام 2008م بالمقارنة بـ 82 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2002م خاصة في مجالات الصناعة بنسبة (70.5%) والخدمات بنسبة 28.4% والقطاع الزراعي بنسبة 1.1% لتستأثر مصر بالمركز الثالث بين اكبر الاستثمارات العربية في السودان في مقابل تبوء السودان المركز الثالث عشر بين الدول العربية المستثمرة في مصر بما قيمته 197.2 مليون دولار في نهاية 2008م(3). وتبلغ الاستثمارات المصرية في السودان مع العام 20011 نحو 6 مليارات دولار وفقا للتقارير المصرية مقابل ما يربو عن ثلاثة مليارات دولار وفقا للتقارير السودانية عن ذات العام 2011. الجدير بالذكر ان يتجاوز التبادل التجاري بين مصر ودول اخرى عربية غير السودان اضعاف ما عليه مع السودان بما لا يتفق مع اهمية الحوار الاستراتيجي وضرورة التعاون والتكامل التجاري والاقتصادي بين البلدين. حيث انه واستنادا لما سبق يتضح ان الافكار الاصلية للتعاون والتكامل بين دولتي وادي النيل في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والتي قد تبلور بعضها على ارض الواقع في شكل كيانات مؤسسية لم تستطيع ايجاد احداث قفزة نوعية ملموسة على مسار العلاقات المصرية السودانية على مدار ما يربو على ثلاثة عقود على الرغم من المحاولات الجادة لتأسيس تلك العلاقات في كافة المجالات [1]

---

[3] العلاقات المصرية السودانية- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية.

[1] اتفاق مصري سوداني للتعاون في الزراعة والصناعة، جريدة الاهرام المسائي عبر الرابط الالكتروني التالي: http:11massai-ahram-org-eg/ihner-aspx?contentLD:3307b(219,2012).

الخاتمة

النتائج والتوصيات

النتائج:

1- شهد التبادل التجاري بين السودان ومصر نموا متزايدا خلال فترة الدراسة (2004-2012) , فقد ارتفعت واردات مصر من السودان (صادرات السودان الي مصر) وبلغت في العام 2012 (133216) مليون دولار .

2- تمثل صادرات السمسم والصمغ العربي اكبر سلع الصادر الى مصر. فقد بلغ اجمالي السمسم (207184) مليون دولار وبلغ اجمالي الصمغ العربي (6922) مليون دولار طيلة سنوات الدراسة .

3- تمثل واردات المواد الغذائية والمصنوعات اكبر سلع الوارد من مصر . فقد بلغ اجمالي الوارد من المواد الغذائية (575009) مليون دولار واجمالي المصنوعات (1765163) مليون دولار طيلة فترة الدراسة .

4- التجارة الخارجية بين البلدين اكثر اهمية لمصر من السودان. حيث بلغت الاستثمارات المصرية في السودان عام 211 6 مليار دولار وتأتي جمهورية مصر العربية في المركز الثالث بين اكبر الاستثمارات العربية في السودان في مقابل تبؤ السودان المركز الثالث عشر بين الدول العربية المستثمرة في مصر بما قيمته 197.2 مليون دولار في نهاية عام 2008م .

5- توسع التبادل التجاري بين البلدين بعد انضمامهما الى الكوميسا. فقد بلغ في عام 2005 (448142) مليون دولار ووصل الي (772773) مليون دولار في عام 2012 نهاية فترة الدراسة .

6- يخضع التبادل التجاري بين البلدين لاتفاقيات ثنائية ودولية.

7- يميل الميزان التجاري في كل الاعوام لصالح جمهورية مصر العربية بسبب استيراد السودان سلع من مصر تفوق السلع التي يقوم بتصديرها الي مصر .

8- معظم واردات السودان من دول الكوميسا تأتي من مصر. فقد بلغت ورادات السودان من دول الكوميسا في العام 2008 (66202) مليون دولار تصدرت جمهورية مصر العربية هذه الدول بنسبة (4.8%) من اجمالي واردات الكوميسا .

9- حجم التبادل التجاري بين البلدين ضئيل مقارنة بعلاقات مصر التجارية بدول اخرى مثل الصين. فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والصين (6.24) مليار دولار في عام 2008 بإجمالي صادرات صينية لمصر تقدر بـ 5 مليار و 816.7 مليون دولار .

10- شهد العام 2012ارتفاعاً ملحوظاً في صادر السودان الي جمهورية مصر العربية فقد بلغت الصادرات الي مصر في عام 2012 (133216) مليون دولار بنسبة 4.0% من اجمالي الصادرات السودانية وتعتبر سلع الحيوانات الحية واللحوم الحمراء من اكبر السلع المصدرة الي مصر في ذات العام .

التوصيات:

بعد ان تناول الباحث العديد من الجوانب المتعلقة بالعلاقات التجارية فيما بين جمهوريتي السودان ومصر وتحليلها بشكل موضوعي توصى الدراسة بالآتي:-

1- ضرورة تقليل استيراد بعض السلع من مصر مثل المواد الغذائية والقمح والدقيق والسعي الي انتاجها محليا .

2- العمل على ادخال الذهب في هيكل الصادرات الى مصر كاهم السلع المعدنية.

3- ضرورة الاسراع في تنفيذ اتفاقية الحريات الاربعة.

4- العمل على زيادة الصادرات السودانية الى مصر لمعالجة الخلل في الميزان التجاري.

5- تنظيم تجارة الجمال وادخالها في التبادل التجاري حتى يكون الميزان لصالح السودان.

6- العمل على تنظيم وضبط تجارة الحدود.

7- زيادة التعاون الاقتصادى بين البلدين لتقيل الاثار الاقتصادية الناتجة عن انفصال الجنوب.

8- العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين حتى يستفيد السودان من موارده الطبيعية في جذب الاستثمارات المصرية.

9- علي السودان الاستفادة من ثورة 25 يناير المصرية في ارساء علاقة تتميز بالندية وتبادل المصالح مع مصر.

10- ضرورة وضع الخطط الاستراتيجية الملائمة للاستفادة من مزايا التبادل التجاري لكلا البلدين.

11- ضرورة ان تكون هنالك بحوث مستقبلية تتناول التكامل الاقتصادي بين البلدين بصورة اشمل واوسع.

مقترحات لبحوث مستقبلية :

1. دراسة معوقات التبادل التجاري بين السودان ومصر وآلية معالجتها .
2. دراسة سبل تنوع الصادرات السودانية الي مصر .
3. دراسة المعارض التجارية المشتركة وتفعيل الترويج التجاري للمنتجات السودانية والتواصل مع رجال الاعمال في دولة مصر .
4. دراسة موسعة للاطر القانونية لتنشيط التبادل التجاري بين مصر والسودان .

المصادر والمراجع :

أولاً : القرآن الكريم .

ثانياً : المراجع العربية :

1. احمد الهزايمة ، ايمن ابو خضير، حسام على داؤود، وعبد الله صوفان. اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسرة للنشر والتوزيع – عمان الاردن – الطبعة الاولي – 2000م .
2. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة الشرق، القاهرة 1996م.
3. حسام داوؤد، التجارة الخارجية، دار المسرة عمان – الاردن , 2001م .
4. صلاح الدين ناصف، تطور التجارة الدولية، جامعة الازهر، مكتبة عين شمس، القاهرة 1974م.
5. عبد المطلب عبد الحميد، استاذ الاقتصاد الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من الارجواى وحتى الدوحة ، استاذ الاقتصاد وعميد مركز تنمية الادارة المحلية باكاديمية السادات للعلوم الادارية، الدار الجامعية 842 شارع زكريا غنيم.
6. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية , القاهرة , 1998م .
7. محمود يونس، اساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت 1993م.
8. موسى سعيد مطر واخرون التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الاول 2001م.
9. هانز ناكمان، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية (مترجم).
10. وجدى محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية , دار الجامعات المصرية , الاسكندرية , 1930م .

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1- أدم موسي عبد الكريم : الاثار الاقتصادية لانضمام السودان للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد البحت – جامعة الزعيم الازهري – اغسطس 2005م – رسالة ماجستير غير منشورة .

2- الطيب احمد عبد الجبار : التكتلات الاقليمية واثرها علي تجارة السودان الخارجية (دراسة حالة الكوميسا) – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي – جامعة السودان – أغسطس 2009م – رسالة ماجستير غير منشورة .

3- أماني عبد الغفور احمد : اثر انضمام السودان للكوميسا علي اداء الإقتصاد السوداني – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد البحت – جامعة الزعين الازهري – 2008م - رسالة ماجستير غير منشورة .

4- أماني محمد خيري محمد : التكتلات الاقليمية وأثرها علي الدول النامية - دراسة حالة انضمام السودان للكوميسا 1995م – 2005م – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد البحت – جامعة الزعيم الازهري - 2007م – رسالة ماجستير غير منشورة .

5- فوزي سعيد المومني: حجم التبادل التجاري بين دولة الامارات والسودان وأهميتة بالمقارنة باجمالي التجارة الخارجية للبلدين للفترة من 2001م – 2006م – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – أغسطس 2009م – رسالة ماجستير غير منشورة .

6- معتصم الامين الزاكي : التكامل الاقتصادي العربي حالة السودان وليبيا – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد البحت – جامعة النيلين - فبراير 2005م - رسالة ماجستير غير منشورة .

رابعاً: التقارير والمنشورات:

1. اتفاق مصري سوداني للتعاون في الزراعة والصناعة جريدة الاهرام المسائي عبر الرابط الالكتروني التالي: http: massai-ahram-org.egihner-aspx?contentLD=33076 (2019,2012).
2. احصائيات التجارة الخارجية، بنك السودان المركزي، الخرطوم، التقارير السنوية (2004-2012).
3. ادارة الاتفاقيات الدولية، وزارة العدل، جمهورية السودان، اتفاق إطاري بشأن المبادلة والتبادل التجاري بين جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية.
4. ادارة العلاقات الثنائية، وزارة التجارة الخارجية، جمهورية السودان.
5. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، العلاقات المصرية السودانية.
6. عمر صديق البشير، اهمية التعاون الاقتصادي بين السودان ومصر بعد ثورة يناير 2011، ورقة بحثية منشورة حول مؤتمر حوض النيل.
7. هانى رسلان، العلاقات المصرية السودانية تحور مضطرب ومستقبل غير واضح، جريدة الاهرام المسائي 2011/5/10م.